



المركز المصري للدراسات الاقتصادية

ECES

The Egyptian Center for Economic Studies

الأثر الحقيقي لقطاع السياحة على الاقتصاد المصري*

د. سحر تهامي وأدريان سوينسكو

ترجمة: وجدان الدفراوي

مايو ٢٠٠٠

ورقة عمل رقم (٤٠)

* هذه الدراسة هي نتاج تعاون مكثف بين وزارة السياحة والاتحاد المصري للغرف السياحية. وندين بالشكر والتقدير الخاص لمعالى وزير السياحة الدكتور ممدوح البلتاجي، والسيد الأستاذ أحمد المغربي رئيس الاتحاد لدعمهما وتشجيعهما المتواصل، وقد اعتمد فريق الدراسة منذ البداية على أعضاء كل من هاتين المؤسستين في توفير الدعم وتقييم العمل بشكل عام. كما ندين بالشكر والامتنان إلى البروفيسور دانيال ستابنز أستاذ الاقتصاد بقسم العلوم والترفيه والسياحة بجامعة ميتشجان لتقييمه الدقيق لمنهجية الدراسة بما له من خبرة عملية ونظرية في مجال تحليل الأثر الاقتصادي، ونخص بالشكر الدكتور محمد فتحى صقر مستشار وزير السياحة لتقييمه الجوهري للمراحل المختلفة لإعداد المشروع وضمان مواءمة أسلوب ومنهجية الدراسة مع خصائص السياحة في مصر. كما ساهم في تقديم الدعم المادى للدراسة كل من الاتحاد المصري للغرف السياحية، ووزارة السياحة، ومشروع "دبرا" (تحليل وإصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية)، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية. كما لمساهه في تقييم ومراجعة مضمون الدراسة فقد استفدنا بشكل كبير مما قدمه اقتصاديون بارزون في مصر وهم: د. هبة حندوسة، د. هناء خير الدين، د. صلاح عيد الوهاب، د. جيم ووكر، د. محمود عبد الفضيل، د. فريد القاضى، د. محمود محبى الدين، د. فؤاد سلطان، د. محيا زيتون، د. فاروق شقوير، د. ماورو ميكاجنى، والأستاذ حسين بدران. ومن المركز المصري للدراسات الاقتصادية ندين بالشكر إلى الأستاذ هشام فهمى الذى أسند إلينا هذا المشروع، والدكتور أحمد جلال لإسهامه القيم فى إخراج هذا العمل على درجة عالية من الجودة. كما نعرب عن تقديرنا للأستاذة ملك رضا لمساعدتها الممتازة فى فعاليات البحث، وكذلك الأستاذ فتحى رمضان لمساعدته الفعالة فى أعمال الترجمة.

وأخيراً -وكما جرت العادة- نود أن ننوه بأن أخطاء ونتائج هذه الدراسة تقع على مسؤولية القائمين بها.

١ - مقدمة:

تشير الإتجاهات والأنماط الإجمالية إلى نمو العائدات من السياحة العالمية بنسبة ٨,٢٪ سنوياً في المتوسط خلال العقد الماضى حيث بلغت ٤٤٠ مليار دولار سنوياً في عام ١٩٩٨. ووصل عدد السائحين الأجانب إلى ٦٣٥ مليون سائح في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٤,٣٪ في المتوسط لنفس المدة. كما أنه من المتوقع أن تنصدر السياحة الأنشطة الإقتصادية فى العقدين المقبلين بقدرة على إضافة فرص عمل جديدة يتوقع أن تصل إلى مرة ونصف ذات القدرة لأى من الأنشطة الأخرى. وبالنسبة للصادرات فقد أصبحت السياحة من أهم مصادر الصادرات الخدمية فى ميزان المدفوعات لعدد من الدول بحيث وصل إجمالى هذه العائدات إلى ٤٣٩ مليار دولار فى ١٩٩٨ وهو ما يفوق إيرادات تصدير أى منتج أو خدمة أخرى بما فى ذلك صادرات المنتجات البترولية والمركبات وأجهزة الاتصالات والمنسوجات. ولكن على الرغم من توافر معلومات تفصيلية إلى حد كبير عن أعداد السائحين الوافدين وجنسياتهم والحجم التقديرى لإنفاقهم، فإن المعلومات المتاحة عن مدى إسهام هذا النشاط فى الناتج المحلى والدخل والعمالة تعتبر محدودة. وقد دعا هذا القصور فى بيانات وإحصاءات مساهمة النشاط السياحى فى مناخى الاقتصاد المختلفة فى الدول النامية والمتقدمة على السواء إلى تزايد الجهود -خاصة من جانب الدول المتقدمة- لمعالجة هذا القصور^١. بيد أن التقدم فى هذا الإتجاه لا يزال بطيئاً باستثناء عدد محدود من الدول المتقدمة^٢.

ويؤدى هذا الوضع إلى حرمان الجهات الرسمية فى المجال السياحى من المعلومات اللازمة لوضع السياسات العامة واستراتيجيات القطاع، وكذا إلى الحد من قدرة الشركات العاملة فى مجال السياحة على صياغة التخطيط السليم لأعمالها. أضف إلى ذلك أن الوضع الحالى للمعلومات الخاصة بالسياحة يقلل من الوعى الاجتماعى بأهمية السياحة كأحد مقومات النمو الإقتصادى ومصدر رئيسى للتشغيل. ويعتبر قطاع "الفنادق والمطاعم" فى النظام الموحد للحسابات القومية والمتبع فى كافة الدول هو أقرب القطاعات إلى النشاط السياحى، على الرغم من أن حجم إنفاق السياح الأجانب على هذه الخدمات يمثل نسبة صغيرة من إجمالى إنفاقهم فى الاقتصاد ككل، ومن ثم فإن الحسابات القومية لا تنقل صورة حقيقية عن مساهمة قطاع السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى إذ تظهرها أقل من قيمتها الفعلية، ونظراً لأن السياحة لا تنعكس بشكل ملائم فى الإطار المحاسبى القومى الحالى فإنها لا تؤخذ فى الحسبان بقدر كاف فى السياسات العامة للدول.

ولا تختلف مصر فى تعطيها لبيانات السياحة عن العديد من الدول الأخرى إذ تركز الحسابات القومية على مساهمة الفنادق والمطاعم فى الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يقدر بحوالى ١٪، كما تمثل نسبة العمالة فيها أقل من ١٪ من إجمالى العمالة. وعلى ذلك فإن هذه الأرقام تقلل من القيمة الفعلية لأثر إنفاق السائحين الأجانب على السلع والخدمات فى مصر. فالسائح الأجنبى ينفق ما بين ٣٠٪-٤٠٪ فى المتوسط من إجمالى إنفاقه على الفنادق والمطاعم، ونسبة الـ ٦٠-٧٠٪ المتبقية يتم إنفاقها فى قطاعات أخرى كالنقل والأنشطة

^١ ارجع إلى جهود كل من مجموعة دول منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD)، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبى وغيرهم للتغلب على مشكلة توافر المعلومات الخاصة بهذا القطاع.

^٢ أنظر على سبيل المثال الأوراق المقدمة فى مؤتمر المنظمة العالمية للسياحة حول قياس الأثر الإقتصادى للسياحة خلال الفترة من ١٥-١٨ يونية ١٩٩٩ بمقاطعة نيس بفرنسا.

الترفيهية والتسوق وغيرها. وبالتالي فإن أى أثر للإنفاق السياحي على إنتاج وعمالة القطاعات الأخرى لا يمكن أن ينسب بشكل مباشر إلى السياحة ما لم نتتبع هذا الإنفاق فى كل من القطاعات المتأثرة. وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير الأثر الحقيقى لقطاع السياحة فى الاقتصاد المصرى ككل، وذلك بربط البيانات المتاحة عن إنفاق السائحين الأجانب على السلع والخدمات داخل وخارج الفنادق والمطاعم بالنشاط الاقتصادى مثل الإنتاج/المبيعات، والدخل، والعمالة. وفيما يلى يركز الجزء الثانى من الدراسة على: قصور المعلومات المتاحة عن السياحة فى مصر، بينما يتناول الجزء الثالث تقدير الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين الأجانب على الاقتصاد المصرى، ويلخص الجزء الرابع النتائج ويختتم الدراسة.

٢- بيانات السياحة فى مصر: أوجه القصور، أسباب المشكلة، وأساليب العلاج.

يلخص هذا القسم البيانات المتاحة عن السياحة فى مصر مع إبراز أوجه القصور بها مما يعوق تقويم الأثر الحقيقى لقطاع السياحة فى النشاط الاقتصادى، ويتعرض بإيجاز لأسباب هذه المشكلة ويلخص الأساليب الممكنة لمعالجة هذا القصور.

أوجه القصور:

وفقاً لبيانات الحسابات القومية فى مصر فإن الفنادق والمطاعم (النشاط الوحيد الذى يمثل السياحة) أسهمت بـ ١,٣٪ فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩ (انظر جدول ١) مقارنة بنسبة ١٩,٥٪ لقطاع الصناعة والتعدين، ونسبة ٤,٥٪ لقطاع البترول. ولا تختلف نسبة العمالة فى قطاع الفنادق والمطاعم عن نسبة المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى، إذ يمثل العاملون فى هذا القطاع أقل من ١٪ من إجمالى العمالة (انظر جدول ٢). وتقلل هذه المؤشرات من قيمة المساهمة الحقيقية لقطاع السياحة فى النشاط الاقتصادى وذلك للأسباب التالية:

أولاً: أنه ليس من اليسير تحديد أثر إنفاق السائحين على الأطعمة والمشروبات خارج الفنادق والمطاعم، أو الخدمات العقارية، أو خلال التسوق والتي تؤثر على قطاعات أخرى مثل الصناعات الغذائية وتجارة التجزئة والإسكان والخدمات العقارية على الرغم من أهمية هذا الأثر على المستوى المحلى خاصة فى المناطق التى تعتمد بشكل كبير على النشاط السياحي. ثانياً: أنه حتى الخدمات وثيقة الصلة بالسياحة مثل شركات السياحة والبازارات والأنشطة الترفيهية فإنها موزعة على قطاعات إجمالية مثل المواصلات والتجارة، والتمويل والتأمين حيث يصعب الفصل بين نصيب إنفاق السائحين الأجانب فى كل من هذه القطاعات.

جدول رقم (١)

إسهامات القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ٩٦/٩٧، ٩٧/٩٨، ٩٨/٩٩ (%).

٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦		٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦		٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	
١٨,٢	١٨,٠	١٧,٣	إجمالي الخدمات الإجتماعية	٣٢,٨	٣٢,١	٣٣,٤	إجمالي الخدمات الإنتاجية	٤٩,٠	٤٩,٩	٤٩,٣	إجمالي القطاعات السلعية
١,٩	١,٨	١,٩	إسكان وعقارات	٩,٣	٩,٤	١٠,٤	النقل وقناة السويس	١٧,٤	١٧,٣	١٥,٧	الزراعة
٠,٤	٠,٤	٠,٤	مرافق	٢٢,٣	٢١,٦	٢١,٢	التجارة، والتمويل والتأمين	١٩,٥	١٨,٥	١٨,١	الصناعة والتعدين
٠,١	٠,١	٠,١	تأمينات إجتماعية	١,٣	١,١	١,٨	الفنادق والمطاعم	٤,٥	٦,٧	٨,٥	البنزول ومنتجاته
٧,٩	٧,٨	٧,٢	خدمات حكومية					١,٦	١,٨	١,٦	الكهرباء
٧,٩	٧,٩	٧,٨	خدمات إجتماعية وشخصية					٥,٩	٥,٦	٥,٣	التشييد والبناء

المصدر: النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد - أعداد مختلفة، وزارة التخطيط.

جدول رقم (٢)

توزيع العمالة لكل قطاع ١٩٩٨/١٩٩٧ (%).

٣٢,٧	إجمالي الخدمات الاجتماعية	١٦,١	إجمالي الخدمات الإنتاجية	٥١,٤	إجمالي القطاعات السلعية
١,٣	إسكان وعقارات	٤,٥	النقل وقناة السويس	٢٩,٠	الزراعة
٢٢,١	مرافق عامة وتأمين اجتماعي	١٠,٧	التجارة، التمويل والتأمين	١٣,٦	الصناعة والتعدين
٩,٠	خدمات اجتماعية	٠,٩	الفنادق والمطاعم	٠,٣	البنزول ومنتجاته
				٠,٨	الكهرباء
				٧,٧	التشييد

المصدر: وزارة التخطيط.

تعتمد الإحصاءات السياحية في مصر على مصدرين رئيسيين: المصدر الأول هو مصلحة الجوازات والهجرة والتي تتابع وتوثق حركة السائحين الأجانب وجنسياتهم ومدة إقامتهم. والمصدر الثاني هو بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين، والذي يقوم به الجهاز المركزي للتعبيات العامة والإحصاء بالإشتراك مع وزارة السياحة. وباستخدام أسلوب البحث الميداني بالعينة وباتباع القواعد التي وصنعتها المنظمة العالمية للسياحة^٣ والتي تتطلب اختيار عينة ممثلة من السائحين على مدار السنة لمراعاة الفئات العمرية والغرض من الزيارة والمستوى العلمي الخ. لملئ استبيان حول التوزيع الديموجرافي وتقويم مستوى الخدمات والمشكلات التي يواجهها السائح أثناء زيارته. بالإضافة إلى ذلك، يقدر البحث متوسط إنفاق السائحين الأجانب حسب جنسياتهم وتوزيع هذا الإنفاق على البنود المختلفة مثل الإقامة والمواصلات وغيرها وتستخدم هذه الدراسة بيانات الإنفاق التي تم التوصل إليها في بحث إنفاق السائحين كنقطة بداية لتقدير الأثر الحقيقي لإنفاق السائحين الأجانب على الاقتصاد المصري.

ويقوم البنك المركزي المصري باستخدام البيانات الخاصة بعدد السائحين الأجانب الوافدين وتقدير إنفاقهم من هذين المصدرين في حساب دخل السياحة المتضمن في بيانات ميزان المدفوعات^٤. ونظراً لعدم توافر تقديرات إنفاق السائحين على أساس سنوي فإنه يتم معادلة بيانات إنفاق السائحين من واقع أقرب بحث إنفاق للسائحين الأجانب بمعدل التضخم بالنسبة لكل بند من بنود الإنفاق والمصادر الثانوية الأخرى. وتغذى هذه الأرقام بيانات ميزان المدفوعات والحساب الجاري، وبالتالي يمكن استخدام هذه البيانات لتحديد أهمية إيرادات السياحة بالنسبة للمصادر الأخرى للعملة الأجنبية مثل قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج والبتترول وصادرات السلع التي تكون متاحة على أساس سنوي وربيع سنوي (انظر جدول ٣).

جدول رقم (٣): المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية (مليون دولار)

السنة المالية	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	%
إيرادات السياحة	١٧,١	٢,٢٩٨	١٨	٣,٠٠٩	٢٥,٦	٢٤,٤
تحويلات المصريين العاملين بالخارج	٣٣,٦	٣,٤٥٥	٢٧,١	٢,٩٩١	٢٥,٥	٣٠,٤
إيرادات قناة السويس	١٩,١	٢,٠٥٨	١٦,١	١,٨٨٥	١٦,١	١٤,٨
صادرات البترول	١٧,١	٢,١٧٥	١٧	٢,٢٢٦	١٨,٩	١٤,٤
صادرات أخرى:						
الزراعة	٢,٣	٦١٦	٤,٨	٣٢١	٢,٧	٢
التصنيع	١٠,٨	٢,١٦٦	١٧	١,٣١٤	١١,٢	١٤
إجمالي	١٠,١٢٩	١٢,٧٧٠	١٠٠	١١,٧٤٥	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك المركزي المصري.

^٣ القواعد والارشادات الجديدة للمنظمة العالمية للسياحة توصي بأن تتضمن عائدات الإنفاق السياحي إنفاق المواطنين العاملين في الخارج أثناء أجازاتهم السنوية في موطنهم وهو ما لم يتم تطبيقه في مصر حتى الآن. ونظراً لضخامة عدد المصريين العاملين في دول الخليج فربما قد لا يتسنى مقارنة عائدات مصر من السياحة بعائدات دول أخرى قامت بتطبيق القواعد سالفة الذكر.

^٤ يصدر البنك المركزي تقديراً آخر لدخل السياحة يعتمد على القطاع المصرفي، وهو تقدير يكون في العادة أقل من تقدير الدراسة الميدانية إذ أنه يركز على دخل السياحة الذي يرد بصورة مباشرة من خلال النظام المصرفي.

وتوضح أرقام الحساب الجارى أن السياحة أصبحت أهم مصدر للعملة الأجنبية إذ تمثل ما يزيد عن ٢٨٪ من إجمالي مصادر مصر الرئيسية من الدخل الأجنبي لمصر^٥. وفى عام ٩٩/٩٨ ولدت السياحة ٣,٢ مليار دولار وهو ما يوازى ٢٩٪ من إجمالي صادرات الخدمات، و ٣٧٪ من صادرات الخدمات غير الإنتاجية خلال نفس العام (جدول ٤)^٦.

جدول رقم (٤): دخل السياحة: مؤشرات الحساب الجارى. (بالمليون دولار)

٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	
١٢,٥٢٤-	١١,٧٧١-	١٠,٢٢٠-	٩,٤٩٨-	٧,٨٥٣-	٧,٣١٠-	٧,٠٠٣-	٦,١٧٤-	٧,١٧٥-	الميزان التجارى
٤٤٤٥	٥,١٢٨	٥,٣٤٥	٤,٦٠٨	٤,٩٥٧	٣,٣٣٧	٣,٧٢٥	٣,٨٨٠	٤,٢٥٠	صادرات
١٠٠٠	١,٧٢٨	٢,٥٧٨	٢,٢٢٦	٢,١٧٦	١,٧٧٢	٢,١١١	١,٨٩٨	٢,٣٣٤	بترو
٣٤٤٥	٣,٤٠٠	٢,٧٦٨	٢,٣٨٣	٢,٧٨١	١,٥٦٥	١,٦١٤	١,٩٨٢	١,٩١٦	صادرات اخرى
٥,٩٤٦	٤,٦٩٢	٦,١٩٣	٥٧٩٢	٤,٠٤٢	٣,٦٧٤	٣,٥٦١	٤,٤٦٤	٣٥٧٦	خدمات (صافى)
١١,٠١٥	١٠,٤٥٥	١١,٢٤١	١٠,٦٣٦	٩,٥٥٦	٨,٦٧٧	٨,٣٣٢	٨,١٨٩	٧١٥٣	صادرات زراعية
٣,٢٣٥	٢,٩٤١	٣,٦٤٦	٣٠٠٩	٢,٢٩٩	١,٧٧٩	٢,٣٧٥	٢,٥٢٩	١٦٤٦	نصيب السياحة منها
١٥,٤٦٠	١٥,٥٨٣	١٦,٥٨٦	١٥٢٤٤	١٤,٥١٣	١٢,٠١٥	١٢,٠٥٧	١٢,٠٦٩	١١٤٠٣	اجمالى صادرات السلع والخدمات
٦,٥٧٨-	٧,٠٧٩-	٤,٠٢٧-	٣٧٠٧-	٣,٨١١-	٣,٦٣٦-	٣,٤٤٢-	١,٧١٠-	٣٥٩٩-	ميزان السلع والخدمات
١,٧٠٩-	٢,٤٧٩-	١١٩	١٨٥-	٣٨٦	٤١٠	٢,٢٩٥	٢,٦٧٠	٣٨٢٠	ميزان الحساب الجارى
٧٣	٥٧	٦٨	٦٥	٤٦	٥٤	٦٤	٦٥	٣٩	دخل السياحة/ صادرات السلع (%)
٢٩	٢٨	٣٢	٢٨	٢٤	٢١	٢٩	٣١	٢٣	اجمالى الصادرات/ الخدمية (%)
٢١	١٩	٢٢	٢٠	١٦	١٥	٢٠	٢١	١٤	دخل السياحة/ صادرات السلع والخدمات (%)

المصدر: وزارة الاقتصاد، النشرة الشهرية، اعداد مختلفة.

وتوضح نتائج آخر بحث لتقدير الإنفاق السياحى أن مصر قد حققت نجاحاً كبيراً فى تنويع المنتج السياحى، فقد أجاب ما يقرب من ٤٥٪ من عينة الدراسة أن الغرض الرئيسى من زيارة مصر هو الترفيه يليه زيارة المتاحف والآثار (٣٤٪)، ثم سياحة رجال الأعمال (٩٪)، ثم زيارة الأقارب (٦٪) (انظر جدول ٥).

^٥ انخفض نصيب السياحة ليقبل عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال ٩٨/٩٧ نظراً لحدوث الاقصر عام ١٩٩٧ غير أن إيرادات السياحة ظلت فى المرتبة الثانية.

^٦ طبقاً للمنظمة العالمية للسياحة فإن دخل مصر من السياحة بلغ ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٩، ولم تظهر هذه الأرقام بعد فى بيانات ميزان المدفوعات المتاحة من خلال البيانات السنوية للبنك المركزى.

جدول رقم (٥): إجمالي ومتوسط الإنفاق حسب نوع الزيارة - ١٩٩٦.

هدف الزيارة	% الزائرين	متوسط الإنفاق / ليلة دولار
المتاحف والآثار	٣٤	١٦٩
ترفيهه	٤٤,٧	١٠,٨
علاج	٢,٥	٩٢
دراسة	٢,٥	٤٨
مؤتمرات	٠,٨	١٧٩
زيارة أقارب	٦,٢	٧٥
سياحة رجال الأعمال	٨,٩	١٥٥
حواضر وتعارف	٠,٣	١٨٣
أخرى	٠,١	٥٨
إجمالي	١٠٠	١٢٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٦) بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين المغادرين في جمهورية مصر العربية (المسح السياحي بالعينة).

كما توضح نتائج بحث الإنفاق أن تنمية السياحة لها أثر كبير على الاقتصاد بصفة عامة. حيث تتفق معظم الجنسيات ما يقرب من ٣٠٪ من إنفاقها على الإقامة والمأكولات والمشروبات داخل الفنادق. كما أنهم ينفقون ما يقرب من نصف المتبقى من إنفاقهم على أوجه إنفاق مثل الأنشطة الترفيهية والثقافية (١٨,٨٪)، التسوق (١٨,٣٪)، مأكولات ومشروبات خارج الفنادق (١١,٣٪) وهو ما يؤثر بالإيجاب بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي (انظر جدول ٦).

جدول رقم (٦): توزيع الإنفاق حسب الجنسية (% من إجمالي الإنفاق).

بند الإنفاق	الجنسية					
	عرب	أوروبيين	أمريكان	أفريقي	آسيوي	أخرى
إقامة خارج الفنادق	٧	١,١	١,١	١,٩	٢,٢	٠,٣
مأكولات ومشروبات خارج الفنادق	١٦	٤,٧	٤,١	٥,٣	٤,٨	١,٦
إقامة ومأكولات ومشروبات بالفنادق	١٩,٧	٤٧,٤	٤٨,١	٤٤,٨	٤٤,٦	٥١,٣
مواصلات داخلية	٧,٨	١٠,١	٩,٦	٩,٩	١٠,٨	١٠,٥
متاحف، مناطق جذب سياحي	٢	٦	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٨
علاج	٣,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠
دراسة	٢,٣	٠,٢	٠,٣	١,٧	٣,٢	٠,٥
أنشطة ترفيهية وثقافية	٢٢	١٤,٨	١٣,٧	١٤,٣	١١,٩	١٣,٨
تسوق	٢٠	١٥,٨	١٦,٧	١٥,٧	١٥,٨	١٣,٢
أخرى	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٦) بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين المغادرين في جمهورية مصر العربية (المسح السياحي بالعينة).

وبالتالي نستخلص من التحليل السابق أنه بشكل عام تتوفر البيانات التي تقدر إنفاق السائح الأجنبي على السلع والخدمات المختلفة، كما أن هذه الأرقام من السهل تتبعها وترجمتها إلى حصيلتها من النقد الأجنبي

لإيرادات النشاط السياحي في ميزان المدفوعات. غير أن أثر هذه الأرقام على الطلب والدخل والعمالة في قطاعات الاقتصاد الأخرى غير واضح، ويرجع ذلك إلى طبيعة النشاط السياحي كما سنناقش فيما يلي:^٧.

أسباب المشكلة

تعتبر السياحة من الصناعات التي يصعب تعريفها بوضوح حيث يرتبط كل ما هو سياحي بمصدر الطلب أى من يقوم بشراء السلعة أو الخدمة وليس بمن يقوم بإنتاجها ولذلك فإن أخذنا هذا التعريف في الاعتبار نجد أن هناك أنشطة متنوعة ترتبط بالنشاط السياحي بمفهومه الأشمل مثل النقل والإنشطة الترفيهية وتجارة التجزئة. فالمطاعم تبيع الوجبات للسائحين ومواطنى البلد المضيف، وتختلف نسبة المبيعات للسائحين من صناعة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر^٨. وبما أن نشاط أى من هذه القطاعات بما فيها نشاط الفنادق ليس قاصراً على خدمة السائحين الأجانب فإن ذلك يتطلب الفصل الدقيق بين نصيب السياحة في كل من هذه القطاعات، إذ لا يمكن ببساطة إضافة المبيعات والدخل والعمالة المتضمنة في إحصاءات الحكومة بالنسبة لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية لتقدير المساهمة الحقيقية لقطاع السياحة.

أضف إلى ذلك أن أنشطة السياحة والسفر غير منظمة كما ينبغي في فئة واحدة من النشاط الإنتاجي (صناعة) في إطار نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، ولعدم وجودها في نظام الحسابات القومية فإن إحصاءات السياحة والسفر غير متطورة كما أنها عرضة للتكهنات والتقديرات التقريبية. وتوضح الفقرة التالية وجدول (رقم ٧) الذى يركز على عدد من الصناعات المتعلقة بصناعة السياحة والسفر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ورتباط السياحة بعدد كبير من القطاعات الاقتصادية، ويلعب هذا الارتباط الوثيق بين صناعة السياحة والقطاعات المختلفة دوراً مهماً حيال دراسة دور السياحة والسفر في خلق فرص العمل وتركزها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تتميز به من كونها صناعة كثيفة العمالة.

"إذا ما أخذنا في الاعتبار الآثار غير المباشرة لإتفاق السائح لوجدنا صناعة

واحدة فقط لا تتأثر إلى حد ما بهذا الإتفاق ألا، وهى الدفاع"

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة، إبريل ١٩٨٣، ملحق (أ).

^٧ تقوم وزارة السياحة بجمع قدر كبير من البيانات التي تتناول احتياجات صناعة السياحة من البيانات الأخرى. أنظر على سبيل المثال إلى تقرير "السياحة في أرقام" الذى أصدرته وزارة السياحة (١٩٩٧) ويوضح نصيب مصر من السياحة العالمية واتجاهات الزائرين والدخل، وتوزيع السائحين من حيث الجنسيات، وأعداد الفنادق والمطاعم في مصر وتوزيعها الإقليمي.

^٨ يعرف السائح بأنه زائر يقيم ليلة واحدة على الأقل في سكن خاص أو جماعى بالدولة التي يزورها (توصيات حول إحصاءات السياحة، المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة ١٩٩٣).

جدول رقم (٧): صناعة السياحة: صورة شاملة.

أهم مكونات صناعة السياحة:		
الإقامة:	مأكولات ومشروبات:	أنظمة حجز
فنادق / منتجعات	مطاعم	نوادى سيارات
موتيلات	مطاعم وجبات سريعة	أنشطة ترفيهية وفنية
بيوت شباب	تجار خمور	متاحف/ مزارات تاريخية
كرافانات	أنشطة أخرى	تشبيد/ عقارات
معسكرات	شركات سياحة	تقطير/ تعبئة زجاجات
المواصلات:	شركات سفريات	مصنعو سيارات / طائرات
خطوط جوية	هدايا تذكارية	منتجو وقود محركات
بواخر	أمتعة	منتجو منسوجات
سكك حديدية	موردين للمطاعم/ والفنادق	شبكات اتصالات
تأجير سيارات	خدمات تاكسى	معاهد تعليم / تدريب
اتوبيسات سياحية	كاميرات وأفلام	معدات رياضية
مناطق جذب سياحي:	خرائط وأدلة سياحية	منتجو أطعمة
طبيعية	مراكز تسوق	وكالات إعلان
صناعية	محطات خدمة	آلات طباعة
	الاحداث الرياضية	خدمات مصرفية

المصدر: استراتيجية استراليا القومية للسياحة ١٩٩٢.

أساليب العلاج

تعاملت الدول المختلفة مع احتياجها إلى تقويم دقيق لمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلى الإجمالى على مستويين منفصلين: أولاً اتجهت الدول المتقدمة إلى بناء نظام حسابات مستقلة تابعة للسياحة^{١٠} ولبناء هذه الحسابات تقوم هذه الدول بجمع البيانات الأولية المرتبطة بكافة الأنشطة التي تتأثر بالنشاط السياحي وليس المطاعم والفنادق فقط، وذلك بالتوازي مع جمع بيانات الحسابات القومية. ومن خلال إقامة علاقات المدخلات والمخرجات المرتبطة بهذه الأنشطة السياحية يعكس الحساب المستقل للسياحة أى جزء من الدخل يتحقق لأى منشأة تتعامل بشكل مباشر مع السائح (محل بقالة بالقرب من منتج سياحي على سبيل المثال)، ويتم توزيع الأنشطة على نحو مشابه بالنسبة للمواصلات، والخدمات الطبية وما إلى ذلك. ولما يتطلبه هذا الأسلوب من إمكانات ضخمة لجمع المعلومات قد لا تتوفر لعدد من الدول النامية، فإن معظم هذه البيانات يعتمد في تقويم الأثر الحقيقى لقطاع السياحة على ما يسمى "بتحليل الأثر الاقتصادى لقطاع السياحة".

ويقوم هذا الأسلوب بتقويم مساهمة السياحة في النشاط الاقتصادى فى ضوء البيانات المتاحة بجدول المدخلات والمخرجات^{١١}، وأهم ما يتميز به منهج التحليل الاقتصادى هو تقويم الاسهامات المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة فى النشاط الاقتصادى دون الحاجة إلى الانتظار حتى تستثمر الدولة فى نظام مكثف لجمع البيانات الأولية اللازمة لبناء الحسابات المستقلة التابعة للسياحة. وفى سياق تقييم مساهمة السياحة من خلال تحليل الأثر الاقتصادى يتم توزيع إنفاق السائحين على القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك بغرض

^٩ لمناقشة نظام الحسابات التابعة للسياحة انظر (Delisle 1999)، المنظمة العالمية للسياحة، (Fregtling 1999).

^{١٠} نموذج المدخلات والمخرجات هو نموذج حسابى يصف تدفقات الأموال (فى شكل عائدات مبيعات) فيما بين القطاعات فى داخل اقتصاد المنطقة الواحدة. ويتم التنبؤ بالتدفقات بمعرفة ما يلزم أن تشتريه كل صناعة من الأخرى لاننتاج ما قيمته جنيه واحد إضافى من الإنتاج.

تقدير الأثر المباشر لهذا الإنفاق على هذه القطاعات. ثم يلي ذلك تفقد العلاقات التشابكية بين إنفاق السائحين على السلع والخدمات والطلب على السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج هذه السلع والخدمات، وكذلك طلب الاستهلاك النهائي الناتج من دخول العاملين وقطاع الأعمال الذي يقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات. وتتبنى هذه الدراسة أسلوب تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة في مصر¹¹.

٢- تحليل الأثر الاقتصادي لإنفاق السائحين الأجانب في مصر.

على الرغم من العديد من التكهانات بأن السياحة في مصر تعد مصدر أساسي لشريحة دخل كبيرة من الاقتصاد فإنه لا يوجد دليل مادي يدعم هذا الحدس. كيف يتأتى مثلاً لزيادة بنسبة ٥٠٪ في دخل السياحة في مصر أن يؤثر على حجم الطلب على خدمات الفنادق والمطاعم؟ أو العمالة في المواصلات؟ كيف تؤثر مضاعفة عائدات السياحة على الدخل في الخدمات الترفيهية أو تجارة التجزئة؟ وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، كيف يتعين لزيادة قدرها ١٠٠٪ في إنفاق السائحين الأجانب أن تسهم في زيادة إجمالي العمالة (أى خفض البطالة)، وزيادة إجمالي الطلب على الإنتاج من القطاعات المختلفة، أو المساهمة في زيادة الإيرادات الضريبية؟ وفي حالة تعرض الطلب لصدمة وتعدى آثار هذه الصدمة حدود الفنادق والمطاعم فهل من الممكن وضع تقدير كمي لهذه الآثار؟ تسعى هذه الدراسة إلى توضيح هذا الأثر أو بمعنى آخر تقديم الأدوات التي يمكن من خلالها الإجابة على هذه التساؤلات.

ولتقدير الأثر الاقتصادي لإنفاق السائحين الأجانب على النشاط الاقتصادي الكلي في مصر تقوم هذه الدراسة باتباع تدفقات النشاط الاقتصادي الناتج عن إنفاق السائحين الأجانب في قطاعات الاقتصاد المختلفة حيث يقوم السائحون بإنفاق أموالهم، ثم إلى:

- قطاعات أعمال أخرى، تقوم بتوريد السلع وتقديم الخدمات إلى المشروعات السياحية،
- القطاع العائلي، وهي الأسر التي تكسب دخولها من العمل في قطاع السياحة والصناعات الداعمة له،
- القطاع الحكومي، من خلال الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على السائحين ودخل قطاعات الأعمال والقطاعات العائلية.

ويستلزم تحليل الأثر الاقتصادي لإنفاق السائحين البيانات التالية: دراسات ميدانية حول إنفاق الزائر، تحليل البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من الإحصاءات الاقتصادية الحكومية، جدول المدخلات والمخرجات، ومجموعات مختلفة من المضاعفات (Frechtling, 1994). وتدخل هذه العناصر في المعادلة التالية:

$$\text{الأثر الاقتصادي لإنفاق السائح} = \text{عدد الزائرين} \times \text{متوسط إنفاق الزائر} \times \text{المضاعف}$$

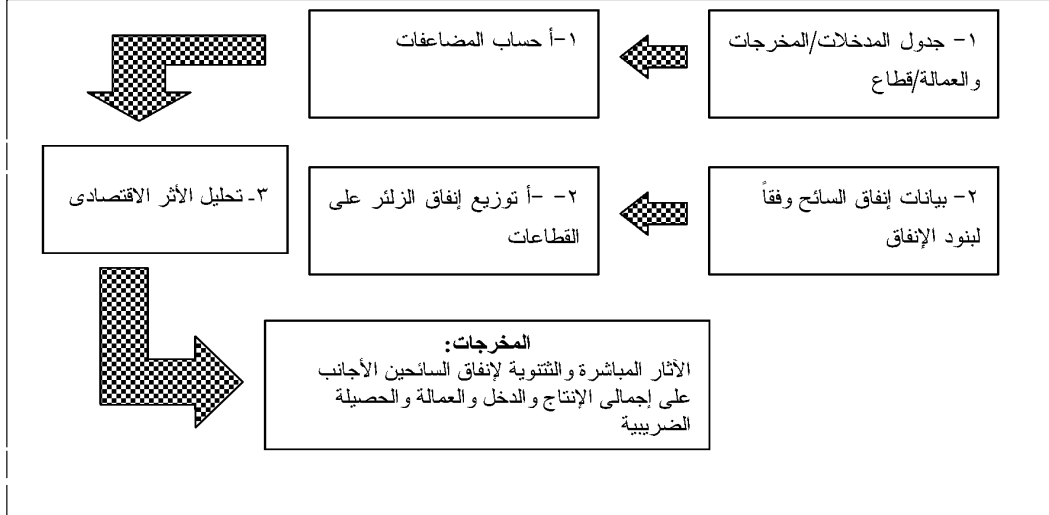
ويتم إحصاء عدد الزائرين الأجانب عند منافذ الدخول¹². ويتم الحصول على إجمالي إنفاق الزائر بضرب عدد الزائرين في متوسط إنفاق الزائر. ويمكن قياس مستويات الإنفاق لنوعيات مختلفة من الزائرين من خلال دراسات ميدانية لعينات عشوائية من الزائرين عند مغادرتهم البلاد على سبيل المثال. ويمكن تحويل تقديرات الإنفاق إلى مؤشرات متعددة للآثار الاقتصادية باستخدام النسب الاقتصادية والمضاعفات للصناعات

¹¹ لمناقشة مستفيضة لتحليل الأثر الاقتصادي انظر Archer (1973), Archer(1982), Archer(1984), Stynes (1997) and Stynes (1998).

¹² السياحة الداخلية تكون أكثر صعوبة في القياس حيث تتطلب دراسات ميدانية للقطاع العائلي على نطاق واسع لقياس أنماط القيام بالرحلات داخل دولة ما.

المرتبطة بالسياحة. فعلى سبيل المثال يمكن حساب تأثير الإنفاق السياحي في الفنادق على الدخل والعمالة باستخدام نسب الإنتاج إلى الدخل، والإنتاج إلى عمالة في صناعة الفنادق، ويتلخص هذا الأسلوب في الشكل التالي:

شكل رقم (١): تحليل الأثر الاقتصادي: المكونات والخطوات.



وبناء على ذلك فإن الأثر الاقتصادي لإنفاق السائحين ينتج المؤشرات التالية:

- ١- الأثار المباشرة : وهي التغير في الإنتاج المرتبط بطريقة مباشرة بالتغير في إنفاق السائحين.
 - ٢- الأثار غير المباشرة : وهي التغير في الإنتاج الناجم عن دورات الإنفاق في الصناعات الموردة للسلع والخدمات إلى قطاع السياحة والناجمة بطريقة غير مباشرة عن التغير في إنفاق السائحين.
 - ٣- الأثار المستحثة: وهي التغيرات في النشاط الاقتصادي الناجمة عن إنفاق القطاع العائلي للدخل الناتج بشكل مباشر أو غير مباشر عن الإنفاق السياحي.
- وأحياناً يطلق على الأثار غير المباشرة والمستحثة معاً "الأثار الثانوية". والنوع الأول من المضاعفات (Type I multipliers) يمثل الأثار المباشرة وغير المباشرة ويستبعد الأثار المستحثة. أما النوع الثاني من المضاعفات (Type II multipliers) فيشمل الأثار المستحثة في إجمالي الأثار.
- واعتماد على نتائج بحث تقدير الإنفاق السياحي لعام ١٩٩٦ الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة السياحة، فإن عدد السائحين في كل مجموعة يتم ضربه في متوسط الإنفاق التقديري للمجموعة على مختلف أنواع السلع والخدمات. ويتم سؤال كل سائح في الدراسة الميدانية عن كيفية توزيع إنفاقه على كل من بنود الإنفاق في العمود الأيمن من جدول رقم (٨)، أما العمود الأيسر من نفس الجدول فيمثل قطاع الحسابات القومية التي ترصد له بنود الإنفاق المختلفة.

جدول رقم (٨): توزيع إنفاق السائح على القطاعات المختلفة.

بنود الإنفاق:	قطاع
• الإقامة خارج الفنادق	إسكان وتشبيد
• مأكولات ومشروبات خارج الفنادق	فنادق ومطاعم
• إقامة ومأكولات ومشروبات داخل الفنادق	فنادق ومطاعم
• وسائل مواصلات محلية	مواصلات
• متاحف ومناطق جذب سياحي، الخ....	خدمات ثقافية وترفيهية
• أنشطة ثقافية وترفيهية	خدمات ثقافية وترفيهية
• إنفاق طبي وعلاج	خدمات اجتماعية ومجتمعية
• دراسة	خدمات اجتماعية ومجتمعية
• تسوق	تجارة جملة وتجزئة
• أخرى	سلع منتجة محلياً (صناعات مختلفة)

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين

وتنتج الآثار المباشرة عن توزيع إنفاق السائحين (باستبعاد المكونات المستوردة) على القطاع الاقتصادي المعنى، أما الآثار الثانوية (غير مباشرة ومستحثة) فيتم تقديرها من خلال حساب مجموعة من المضاعفات المختلفة، ومن أهم هذه المضاعفات ما يلي^{١٣}:

١- مضاعف الإنتاج ويعتمد عليه في رصد التغير الإجمالي في إنتاج الاقتصاد ككل المقوم بالدولار (أو الجنيه) الذي يحدث في كافة الصناعات نتيجة لكل تغير مقداره دولار (أو جنيه) في الطلب النهائي للصناعة محل البحث.

٢- مضاعف الدخل ويعتمد عليه في رصد التغير الإجمالي المقوم بالدولار (أو الجنيه) في دخل القطاع العائلي (أجور، مرتبات، دخل المالك، ودخول عمل أخرى) الذي يعمل أفرادها في الصناعات المختلفة لكل تغير مقداره دولار (أو جنيه) في الطلب النهائي للصناعة محل البحث.

٣- مضاعف العمالة ويعتمد عليه في رصد إجمالي التغير في عدد الوظائف في كافة الصناعات لكل تغير مقداره مليون دولار في الطلب النهائي لتلك الصناعة^{١٤}.

^{١٣} الملحق (ج) يعرض شرحاً مفصلاً لمنهجية الأثر الاقتصادي.

^{١٤} بالنسبة لمضاعف العمالة فإن حجم المضاعف يعتمد على العملة المستخدمة في تقرير الإنفاق السياحي. فبمعكس مضاعفات الإنتاج والدخل والمضاعفات الأخرى والتي يعبر فيها عن السبب والمؤشر الناتج عنه بنفس العملة فإن مضاعفات العمالة تترجم (سواء بالجنيه أو بالدولار) إلى تقديرات ووظائف. ومن ثم فإنه في حين يؤدي إنفاق السائحين بمقدار (٣ مليار دولار) أو ما يوازي بالجنيه (٣ × ٣,٣٩ مليار دولار) إلى خلق نفس عدد الوظائف فإن قيمة مضاعف الوظائف ستكون ٣,٣٨ مرة أكبر من الأرقام المقررة بالدولار. ولأغراض هذا التحليل فقد وضعت مضاعفات العمالة بقيمة الدولار لتتوافق مع البيانات الأخرى عن إنفاق السائحين والمقررة أيضاً بالدولار.

ولتتبع الآثار الثانوية تعتمد هذه الدراسة على جدول المدخلات والمخرجات لمصر لعام ٩٢/٩١ والذي يرصد حجم إنفاق القطاعات المختلفة ودورات طلب هذه القطاعات على السلع الوسيطة التي تغذى عملياتها الإنتاجية، وكذا دورات الطلب على السلع الاستهلاكية من قبل العاملين في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وذلك باستخدام حساب المضاعفات وابتداءً بما لدينا من معلومات عن إجمالي إنفاق السائحين لعام ١٩٩٦.^{١٥} ويلخص الجدول (رقم ٩) نتائج الأثر الاقتصادي لإنفاق السائحين الأجانب لعام ١٩٩٦.^{١٦} وتوضح نتائج التحليل أن إنفاق السائحين في عام ١٩٩٦ قد ساهم بشكل مباشر بما يقدر بـ ٢,٨٦ مليار دولار في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وهو ما يمثل ٤ أمثال مساهمة الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي في خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٦ - ١٩٩٩/١٩٩٨.^{١٧} وهذا مرده بالأساس إلى أن السائح الأجنبي ينفق ٣٠-٤٠٪ فقط من دخله على الفنادق والمطاعم في حين تذهب النسبة المتبقية (٦٠-٧٠٪) إلى قطاعات أخرى.^{١٨} وتعادل الآثار المباشرة لإنفاق السائحين الأجانب في عام ١٩٩٦ ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقوم حسب تكلفة عوامل الإنتاج و ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقوم حسب سعر السوق.^{١٩}

وبما أن مقارنه الطلب في السياحة بالناتج المحلي الإجمالي قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير مساهمة إنفاق السائحين الأجانب في الناتج المحلي الإجمالي، لضرورة مقارنة القيمة المضافة في السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإننا نعتمد على نسب القيمة المضافة إلى المبيعات من خلال دراسة مسحية للفنادق والمطاعم في عام ١٩٩٩ (٦٥٪) وكذلك تقديرات القيمة المضافة للمبيعات بالنسبة للقطاعات الأخرى من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١ (متوسط ٦٠٪) لقياس مساهمة إنفاق السائحين في القيمة المضافة في الاقتصاد المصري وبالاعتماد على هذه النسب للقيمة المضافة بالنسبة للإنتاج نجد أن مساهمة إنفاق السائحين الأجانب في القيمة المضافة يوازي ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد لا توحى نسبة ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بقطاع ذو أهمية خاصة، ولكن إذا ما قورنت هذه المساهمة بقطاعات أخرى رئيسية في الاقتصاد المصري نجد أن مساهمة إنفاق السائح الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي (إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد بالكامل) أكبر من القيمة المضافة الناتجة في صناعة

^{١٥} قدمت وزارة التخطيط جدول للمدخلات والمخرجات لعام ١٩٩٧/١٩٩٦ وهو تحديث لجدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٩٢/١٩٩١ بنفس المعاملات الفنية فيما عدا أن وزارة التخطيط تستخدم البيانات الثانوية عن النمو في قطاعات مختلفة لتغيير الأحجام النسبية لهذه القطاعات. وقد تم حساب المضاعفات لهذه الدراسة من جداول المدخلات والمخرجات لعامي ٩٢/٩١، ٩٧/٩٦. غير أنه نظراً لأن عام ٩٧/٩٦ يعتد بالعلاقة الفنية الواردة في الجدول الأصلي فإن المضاعفات الناتجة لا تختلف كثيراً عن مضاعفات عام ٩٢/٩١. ونظراً لأن الجدول الأصلي يحتوي على ٣٨ قطاع بالإضافة إلى العمالة والدخل والمعلومات الضرورية الأخرى فقد قررنا الاعتماد على الجدول الأصلي للمدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١.

^{١٦} تم إجراء نفس التحليل بالنسبة للدراسة الميدانية حول إنفاق السائح عام ١٩٩٤. والنتائج متاحة قيد الطلب.

^{١٧} وقد تم استنتاج متوسط هامش الإستيراد في الاقتصاد ككل من خلال إنتاج كل قطاع وذلك لتحديد المساهمة المحلية للإنفاق السياحي في الناتج المحلي الإجمالي فقط. ويتم استبعاد المكونات المستوردة في إنتاج السلع والخدمات في كل قطاع من القيمة المضافة في معاملات المدخلات والمخرجات لتقدير الآثار الثانوية، ومن ثم ليس هناك حاجة إلى استبعادها مرة أخرى.

^{١٨} ينفق السائحون الأجانب ٣١٪ في المتوسط من إجمالي إنفاقهم في الفنادق (إقامة، مأكولات، مشروبات). كما ينفقون ١١٪ أخرى على المأكولات والمشروبات خارج الفنادق، ومع ذلك فمن المعقول افتراض أن الجزء الأكبر من الـ ١١٪ الإضافية يضاف على نفقات المأكولات والمشروبات في المطاعم.

^{١٩} على الرغم من أن مساهمة المطاعم والفنادق في الحسابات القومية تشمل خدمات السياحة التي يشتريها المصريون فإن إجمالي إنفاق المصريين في الفنادق والمطاعم أقل من إنفاق السائح الأجنبي خارج المطاعم والفنادق. ووفقاً لنتائج دراسة ميدانية للمنشآت السياحية أجريت في سبتمبر ١٩٩٩ فإن الأجانب يمثلون ثلثي أنشطتها.

الغزل والنسيج (٢,٧٨٪)، والملابس الجاهزة (١,٠٩٪)، وصناعة الحديد والصلب والمنتجات المعدنية (١,٧٨٪) أو حتى المؤسسات المالية (١,٧٨٪). وبالتالي فإنه حتى عندما نستخدم أكثر التقديرات تحفظاً لمساهمة طلب السائحين الأجانب في الناتج المحلي الإجمالي نجد أن السياحة الأجنبية (بمفهومها الأشمل) لا تقل -إن لم تزد- في أهميتها عن العديد من قطاعات الاقتصاد المصري.

وعلى الرغم من ضرورة مقارنة جنيه واحد من القيمة المضافة في السياحة بجنيه واحد من القيمة المضافة في قطاعات أخرى، إلا أنه ينبغي أن نتذكر أن السياحة خدمة تصديرية، وهذا يعنى أن السلعة أو الخدمة التي يستهلكها السائحون الأجانب في مصر توازي سلعة أو خدمة مصدرة للخارج تدر عملة صعبة للإقتصاد القومي، وخاصة في حالة دولة نامية تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري فإن ما تولده السياحة (وهي صناعة موجهة للتصدير بالدرجة الأولى) يجعل جنيه واحد من القيمة المضافة في السياحة أكثر أهمية من جنيه واحد من القيمة المضافة في الصناعات التي يقترن فيها جزء صغير من القيمة المضافة بالعملة الصعبة.

ويبلغ دخل العمل المقابل لإنفاق السائحين الأجانب على السلع والخدمات المختلفة ٥٢٩ مليون دولار حيث يمثل نصيب العاملين في الفنادق والمطاعم ٣٢,٥٪ من هذا الدخل، وقطاع الخدمات الثقافية والترفيهية ٣٩٪، ويبلغ إجمالي العمالة المرتبطة بإنفاق السائحين عام ١٩٩٦ والبالغ ٣ مليار دولار، حوالي ٩٧٨ ألف عامل أو ٥,٧٪ من إجمالي عدد العاملين بالاقتصاد ككل، ومن واقع هذا الرقم يبلغ عدد العاملين في المطاعم والفنادق (٢١٠ ألف عامل)، أما العمالة المتبقية فتعمل في الخدمات الترفيهية (١٢٠ ألف عامل) وفي المواصلات (٤٥٥ ألف عامل).

وتقدر المساهمة المحتملة من إنفاق السائحين الأجانب في الضرائب لعام ١٩٩٦ بحوالي ٢,٨ مليار جنيه، أو ما يعادل ٧,٢٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. غير أنه لا يجب أن تفسر هذه الإيرادات الضريبية المحتملة كمساهمة فعلية للفنادق والمطاعم في الإيرادات الضريبية حيث أنه انطلاقاً من التعريف الأشمل للنشاط السياحي الذي تتبناه هذه الدراسة فإن الحصيلة الضريبية المحتملة ترتبط بكافة القطاعات التي ينفق السائح أمواله فيها، ومن ثم فإن الإيراد الضريبي التقديري يغطي كافة القطاعات المتأثرة^{٢٠}. كما تعد هذه الضرائب مزيجاً من الضرائب غير المباشرة (ضريبة مبيعات) وضريبة أجور ومرتببات على دخل العمل، وكذلك ضريبة الدخل على رأس المال العامل في هذه الأنشطة لم يؤخذ في الاعتبار أى إعفاءات قد تخفف هذا الإيراد المحتمل^{٢١}.

هذه هي الآثار المباشرة لإنفاق السائح على قطاعات الأعمال التي يتعامل معها بشكل مباشر مثل الفندق الذي يقيم فيه والمطعم الذي يتناول فيه وجباته أو المحل الذي يشتري منه سلعة، ولكن هذه القطاعات

^{٢٠} يجب توخي الحذر عند تفسير "الإيرادات الضريبية المحتملة"، فإذا لم تأخذ في الاعتبار "الضرائب الفعلية" حيث تخصم الاجازات وفترات الاعفاء الضريبي فإنه لن يكون من الممكن الحصول على الإيراد الضريبي الفعلي المتوقع والخاص بإنفاق السائحين الأجانب، وبدون الإطلاع على سجلات الضرائب الفعلية للمنشآت في القطاعات المختلفة أو على الأقل صورة واضحة منها لبيان كيفية استفادة القطاعات المختلفة من حوافز الاستثمار وفترات الإعفاء الضريبي فإنه يتعين تفسير الإيرادات الضريبية المحتملة كحد أعلى للإيرادات الضريبية المصاحبة لإنفاق السائحين.

^{٢١} تم حساب تقديرات الإيراد الضريبي على أنه ضريبة مبيعات تقدر بنسبة ١٠٪ من الناتج، ونسبة ٢٠٪ في المتوسط من ضريبة الدخل (أى تغطي كل من الأجور والمرتببات وفائض الدخل).

تتطلب بدورها سلع وخدمات أخرى من صناعات أخرى تدخل في عمليات إنتاجها^{٢٢}. فعلى سبيل المثال تحتاج الفنادق إلى المأكولات المشروبات والمفروشات وخدمات النظافة، كما تعتمد على خدمات المرافق وما إلى ذلك. وهنا يكون الاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات للوصول إلى إجمالي أثر إنفاق السائح على كافة قطاعات الاقتصاد وليس فقط القطاعات التي يتعامل معها السائح بشكل مباشر.

وكما ناقشنا عاليه، فإن مضاعفات النوع الأول (Type I)، (المبيعات، الدخل، الوظائف.. الخ.) تأخذ الآثار غير المباشرة فقط في الحسبان أي الطلب الذي يولده إنفاق السائح الأجنبي في القطاعات الاقتصادية الأخرى. والنوع الثاني من المضاعفات (Type II) يضيف الآثار المستحثة من خلال دورة الاستهلاك المضافة من الدخل المتولد من العمل المرتبط بالسائح الأجنبي. والآثار الإجمالية الموضحة بجدول ٩ تستخدم النوع الثاني من المضاعفات والذي يغطي الآثار غير المباشرة والمستحثة. (لإيضاح تفصيلي للمنهجية المستخدمة أرجع إلى الملحق (ج)).

وطبقاً للنتائج التقديرية المسجلة في جدول رقم (٩) فإن مضاعف النوع الثاني للإنتاج بالنسبة لإنفاق السائحين الأجانب هو (٢,٦٤). وقد يتساءل البعض لماذا تختلف هذه النتيجة عن مضاعف الـ ١,٧ والسائح استخدامه كمضاعف للنشاط السياحي؟ أولاً: أن المضاعف (١,٧) هو مضاعف قطاع الفنادق والمطاعم، وليس النشاط السياحي بمفهومه الأشمل وبالتالي فالقيمة الأكبر تنتج من توسيع مفهوم (تعريف) نشاط السياحة ليشمل كافة الأنشطة التي يساهم بها إنفاق السائح الأجنبي. ثانياً: يجب ملاحظة أن مضاعف (الـ ١,٧) الخاص بالمطاعم والفنادق هو مضاعف من النوع الأول، أما مضاعف النوع الثاني للفنادق والمطاعم فهو (٢,٦٤)، وبالمثل فإن مضاعف النوع الأول للإنفاق السياحي من المنظور الأكثر شمولاً، وهو ما استخدمته الدراسة فهو (١,٥).

جدول رقم (٩): ملخص الآثار الاقتصادية لانفاق الزائر الاجنبي ١٩٩٦.

المقياس الاقتصادي	مباشر	مضاعف ضمني	إجمالي
الإنتاج / المبيعات (بالمليون دولار)	٢,٨٦١	٢,٦٤	٧,٥٦٤
- % من الناتج المحلي الإجمالي حسب تكلفة العوامل	٤,٣		١١,٣
- % من الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق	٤,١	٢,٦٤	١٠,٧
إجمالي دخل العمل (بالمليون دولار)	٥٢٩	٢,١٨	١,١٥٤
الوظائف (بالألف)	٩٧٨	٢,٢١	٢,١٦١
- % من إجمالي العمالة.	٥,٧		١٢,٦
الضرائب المحتملة للسياحة (بالمليون جنيه).	٢,٨٥١	٢,٦٤	٧,٥٣٨
- % من إجمالي الضرائب المباشرة وغير المباشرة .	٧,٢		١٩,١
مذكرات			
إجمالي إنفاق الزائر (بالمليون دولار).			٣,٠١٣
مضاعف الإنفاق الضمني الفعال.			٢,٥١

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين

^{٢٢} إن تحليل علاقات الارتباط والمضاعفات هنا يختص بالمبيعات وليس القيمة المضافة. ونوجه عناية القارئ إلى وضع هذا الفرق في الاعتبار.

ونلاحظ في جدول رقم (٩) أن العمود الأخير يمثل إجمالي الآثار الناجمة عن الطلب الذي يولده إنفاق السائحين الأجانب لكافة القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد وكذلك الطلب على السلع والخدمات الذي تولده الأجور والمرتبات ودخل الملاك في كافة هذه القطاعات. ويوضح تقديرنا أنه برصد كافة هذه الآثار فإن مساهمة السياحة في الإقتصاد ككل تساوى ١٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى حسب سعر السوق، و ١١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى حسب تكلفة عوامل الإنتاج. وتصل الآثار الإجمالية لإنفاق السائحين الأجانب على العمالة إلى ١٢,٦٪ من إجمالي العاملين، في حين أن الأيراد الضريبي الإجمالى المحتمل يصل إلى ١٩٪ من الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة.

غير أنه يجب توخى الحذر عند تفسير هذه الآثار الإجمالية، فمساهمة إنفاق السائحين الأجانب لا تقارن بمساهمة الزراعة في الناتج المحالى الإجمالى البالغة ١٧٪ أو مساهمة الصناعة في الناتج المحلى الإجمالى البالغة (١٩,٥٪) لأن الآثار الإجمالية تشمل دورات الطلب (والإنفاق) على ناتج الصناعات الأخرى والطلب من قبل استهلاك القطاع العائلى المرتبط بالنشاط السياحى إذا لم يتم تقدير آثار إجمالية مماثلة للزراعة والصناعة ستظل الأهمية النسبية للسياحة مبالغاً فيها.

إن كيف يمكن مقارنة السياحة بمفهومها الحالى بالقطاعات الرئيسية الأخرى من حيث حجم المضاعفات؟ تبلغ قيمة مضاعف الإنتاج من النوع الثانى الخاص بإنتاج الأغذية الزراعية ٢,٠٤ في حين يبلغ المضاعف الخاص بنشاط استخراج البترول والغاز الطبيعى ١,١٧ فقط، و٣ بالنسبة لمبيعات الملابس الجاهزة (مضاعف مبيعات النوع الثانى). أما بالنسبة لمضاعفات العمالة من النوع الثانى فإن كل إنفاق للسائحين بمقدار مليون دولار يخلق ٣٢٩ فرصة عمل^{٢٢}. وفى المقابل نجد ١٣,٢٨ وظيفة لكل مليون دولار من صادرات أو إنتاج استخراج البترول. ومن البديهي أن نتوقع أن يكون لقطاع مثل البترول علاقات محدودة في الإقتصاد سواء من ناحية العمالة أو دخل العمل نظراً لطبيعة عملية الإنتاج في استخراج البترول. أما بالنسبة لتأثير المؤسسات المالية على الدخل في الإقتصاد ككل فنجد أن إضافة ما قيمته مليون دولار من خدمات هذه المؤسسات يضيف إلى دخل الإقتصاد ككل أكثر مما تضيفه نفس القيمة من إنفاق السائحين على إنتاج الأنشطة المختلفة. وربما يرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض مستويات المهارة والأجور الذى يميز أوضاع عدد كبير من العاملين في السياحة مقارنة بالعاملين في المؤسسات المالية.

وبالتالى فإن السياحة تاتى في أعلى مرتبة من حيث امكانية خلق فرص عمل مقارنة بمجموعة القطاعات. وبالنسبة لمضاعفات الإنتاج (المبيعات) ودخل العمل فإن السياحة والملابس الجاهزة تظهران قدراً مماثلاً من العلاقات التشابكية، فالسياحة تقارن بالإنتاج الغذائى، والأغذية الزراعية، والبناء والتشييد. غير أن المؤسسات المالية لديها أعلى مضاعفات للطلب ودخل العمل. (الملحق د) يستخدم مثال فرضى لزيادة قدرها ١٠٠ مليون دولار في الصادرات أو إنتاج قطاعات مثل المنتجات الزراعية، والملابس الجاهزة، واستخراج البترول، والخدمات المالية).

والجداول رقم (١٠) حتى رقم (١٣) تقدم بيان مفصل بالآثار المباشرة والثانوية وكذا الآثار الإجمالية لإنفاق السائحين على المبيعات، ودخل العمل، والتوظيف، والإيرادات الضريبية، على الترتيب. ويقدم كل جدول تفصيلاً بإنفاق السائحين الأجانب في القطاعات التى تدرج تحتها بنود الإنفاق وذلك بهدف تقدير نصيب

^{٢٢} يجب التمييز بين هذا التقدير وتقديرات تكلفة خلق وظيفة في قطاع معين حيث نجد أرقام أخرى مثل ٢٥٠,٠٠٠ دولار تكلفه للوظيفة، وهذا التقدير الأخير هو تقدير الاستثمار اللازم لكل وظيفة. ويشير تقدير خلق الوظائف بهذه الدراسة لتغطية الأجور والمرتبات لإنتاج مبيعات قيمتها مليون دولار. وفي ضوء التحليل الجارى ليس من الممكن وضع تقدير للاستثمار.

كل من هذه القطاعات في الآثار المباشرة والثانوية والإجمالية. فعلى سبيل المثال نجد أن نصيب الفنادق والمطاعم في آثار المبيعات المباشرة هو ٥١٪ يليها الخدمات الترفيهية والثقافية ٢٢٪. ويبلغ نصيب دخل العمل في الخدمات الثقافية والترفيهية ما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي الدخل المرتبط بإنفاق السائحين الأجانب مشيراً إلى نسبة أعلى لدخل العمل إلى الإنتاج مقارنة بذات النسبة للفنادق والمطاعم.

جدول رقم (١٠): الأثر على المبيعات، ١٩٩٦ (بالمليون دولار)

القطاع	مباشرة	%	ثانوية	%	اجمالي	%
الفنادق والمطاعم	١,٤٥٩	٥١	٢,٤٢٧	٥١,٦	٣,٨٨٧	٥١,٤
الاسكان والتشييد والبناء	٧٣	٢,٥	٧٧	١,٦	١٥٠	٢
المواصلات	٢٩١	١٠,٢	٢٦٥	٥,٦	٥٥٥	٧,٣
المنتجات المصنعة محلياً	١٥٢	٥,٣	٢٤٥	٥,٢	٣٩٧	٥,٢
الخدمات الثقافية والترفيهية	٦٣٦	٢٢,٢	١,٢٩٣	٢٧,٥	١,٩٢٨	٢٥,٥
الخدمات الاجتماعية والمجتمعية	٤٩	١,٧	٢٢٩	٤,٩	٢٧٨	٣,٧
تجارة التجزئة	٢٠٢	٧,١	١٦٦	٣,٥	٣٦٨	٤,٩
الإجمالي	٢,٨٦١	١٠٠	٤,٧٠٣	١٠٠	٧,٥٦٤	١٠٠

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين

جدول رقم (١١): الأثر على دخل العمل، ١٩٩٦ (بالمليون دولار)

القطاع	مباشرة	%	ثانوية	%	اجمالي	%
الفنادق والمطاعم	١٧٢	٣٢,٥	٣٠٥	٤٨,٨	٤٧٧	٤١,٣
الاسكان والعقارات	١١	٢,١	١١	١,٨	٢٢	١,٩
المواصلات	٤٧	٨,٩	٣٥	٥,٧	٨٢	٧,١
المنتجات المصنعة محلياً	٢٠	٣,٧	٣٤	٥,٥	٥٤	٤,٧
الخدمات الثقافية والترفيهية	٢٠٩	٣٩,٣	١٨٥	٢٩,٦	٣٩٣	٣٤
الخدمات الاجتماعية	٥٠	٩,٤	٣١	٥	٨١	٧
تجارة التجزئة	٢٢	٤,١	٣٢١	٣,٧	٤٥	٣,٩
الإجمالي	٥٢٩	١٠٠	٦٢٥	١٠٠	١,١٥٤	١٠٠

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين

جدول رقم (١٢): أثر الوظائف، ١٩٩٦ (بالآلاف)

القطاع	مباشرة	%	ثانوية	%	اجمالي	%
الفنادق والمطاعم	٢١٠	٢١,٤	٥٢٥	٤٤,٤	٧٤٣	٣٤
التشييد والبناء	٦	٠,٦	١٤	١,٢	٢٠	٠,٩
المواصلات	٤٥٥	٤٦,٥	٦٥	٥,٥	٥٢٠	٢٤,١
المنتجات المصنعة محلياً	٩٣	٩,٥	١٦٧	١٤,١	٢٦٠	١٢
الخدمات الثقافية والترفيهية	١١٢	١٢,٣	٣١٢	٢٦,٤	٤٣٢	٢٠
الخدمات الاجتماعية	٣٩	٣,٩	٥٦	٤,٧	٩٤	٤,٤
تجارة التجزئة	٥٦	٥,٧	٤٤	٣,٧	١٠٠	٤,٦
الاجمالي	٩٧٨	١٠٠	١,١٨٢	١٠٠	٢١٦١	١٠٠

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين

جدول ١٣: الأثر الضريبي، ١٩٩٦ (بالمليون جنية)

نوع الضريبة	مباشرة	%	ثانوية	%	اجمالي	%
ضريبة دخل/ بدون حوافز	١٨٤٣	٦٤,٦	٣,٠٢٩	٦٤,٦	٤,٨٧٢	٦٤,٦
ضريبة مبيعات	١,٠٠٩	٣٥,٤	١,٦٥٨	٣٥,٤	٢,٦٦٧	٣٥,٤
الإجمالي بدون الاعفاءات الضريبية المحتملة	٢,٨٥١	١٠٠	٤٦٨٧	١٠٠	٧,٥٣٨	١٠٠

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين

ولتقدير الأثر الاقتصادي لإنفاق الزائرين الأجانب في عام ١٩٩٩ تستخدم الدراسة بيانات إجمالي إيرادات السياحة من المنظمة العالمية للسياحة بتطبيق المضاعفات التي تم الحصول عليها من التحليل السابق وربط التقديرات بالنتائج المحلي الإجمالي والدخل والضرائب. وتوضح التقديرات الإجمالية لعام ١٩٩٩ أن الآثار المباشرة لإنفاق السائحين الأجانب بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي حسب تكلفة عوامل الإنتاج هي ٤,٤، ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق. وهذه الأرقام مشابهة لنتائج عام ١٩٩٦ حيث كان وضع السياحة معقولاً نسبياً. أما بالنسبة لدخل العمل التقديري بإنفاق السائحين الأجانب فإنه ارتفع من ٥٢٩ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى ٦٧١ مليون دولار في عام ١٩٩٩. وارتفعت تقديرات الإيراد الضريبي المحتمل من ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٦ إلى ٣,٧ مليار جنيه في ١٩٩٩ بالنسبة للآثار المباشرة. غير أنه نظراً لنمو الاقتصاد ككل وما ترتب عليه من نمو في القاعدة الضريبية لعام ١٩٩٩ وبرغم النمو في قيمة حصيلة الضرائب المرتبطة بإنفاق السائحين فقد انخفضت حصة الضرائب في إجمالي الإيراد الضريبي المحتمل من ٧,٢٪ من إجمالي الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى ٥,١٪ عام ١٩٩٩. وبالمثل انخفض إجمالي الإيراد الضريبي المحتمل للسياحة من ١٩,١٪ إلى ١٣,٥٪ من إيراد الضرائب المباشرة وغير المباشرة لعام ١٩٩٩ وبلغ عدد العمالة المباشرة المرتبطة بإنفاق السائحين الأجانب ١,٢ مليون عامل في حين بلغت العمالة الإجمالية ٢,٧ مليون. يوازي الأثر المباشر ٧,٣٪ من إجمالي العاملين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. بينما يمثل الأثر الإجمالي ١٥,٧٪ من إجمالي العاملين في عام ١٩٩٩.

جدول رقم (١٤): الآثار الاقتصادية لإنفاق الزائر الاجنبي ١٩٩٩.

المؤشر الاقتصادي	مباشر	مضاعف ضمني	إجمالي
الإنتاج / المبيعات (بالمليون دولار)	٣,٦٢٤	٢,٦٤	٩٥٧
% من الناتج المحلي الإجمالي حسب تكلفة العوامل	٤,٤		١١,٦
% من الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق	٤,١		١٠,٨
اجمالي دخل العمل (بالمليون دولار)	٦٧١	٢,١٨	١,٤٦٢
الوظائف	١,٢		٢,٧
% من إجمالي العمالة.	٧,٣		١٥,٧
الضرائب المحتملة للسياحة (بالمليون جنية).	٣,٦٥٥	٢,٦٤	٧,٥٣٨
% من إجمالي الضرائب المباشرة وغير المباشرة.	٥,١		١٣,٥
مذكرات.			
إجمالي إنفاق الزائر (بالمليون دولار).			٣,٨١٥
مضاعف الإنفاق الضمني الفعال.			٢,٥١

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين

٤ - الملخص والخلاصة:

توضح الدراسة أن الأثر المباشر لإنفاق السائحين الأجانب يعادل ما يقرب من أربع مرات النسبة المدرجة في الحسابات القومية لقطاع الفنادق والمطاعم والتي تتمثل في ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للعمالة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بهذا الإنفاق فقد اقتربت من المليون عامل في ١٩٩٦ أو ٥,٧٪ من إجمالي العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية وذلك مقارنة ب ٠,٩٪ من إجمالي العاملين بالفنادق والمطاعم في السنوات القليلة الماضية. وهذه التقديرات التي تعبر عن المساهمة الأكبر للنشاط السياحي في الاقتصاد القومي ترجع إلى رصد الدراسة لتأثر الاقتصاد بكافة نواحي إنفاق السائح الأجنبي وعدم قصرها على إنفاقه داخل المطاعم والفنادق والذي لا يتعدى ٣٠-٤٠٪ من إجمالي إنفاقه.

وعند إجراء مقارنة بين القطاعات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد المصري، على سبيل المثال قطاع الغزل والنسيج أو الملابس الجاهزة أو المؤسسات المالية، فسوف نرى أن الإنفاق السياحي تبلغ نسبته ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي حيث يشكل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمؤسسات المالية ٢,٨٪، ١,١٪، ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على الترتيب. وإذا وضعنا في الاعتبار أن إجمالي الطلب الذي يمثله الزائرون الأجانب يعد بمثابة توليد للعملة الأجنبية -وذلك ليس على غرار القطاعات الأخرى- فتجدر الإشارة إلى أن استهلاك السائحين للسلع والخدمات يماثل تصدير مصر لتلك الخدمات والسلع ليستهلكها الأجانب في بلدانهم، وهو ما يبدو أمراً مهماً بالنسبة لبلد نام يعاني عجزاً متزايداً في الميزان التجاري. وعادة ما تعطى البلدان النامية أهمية أكبر للقيمة المضافة المولدة في قطاعات التصدير، وتتنامى هذه الأهمية بتعاظم الضغوط على العملة الوطنية والتجارة أو العجز في الحسابات الجارية.

أضف إلى ذلك أن للسياحة -شأنها في ذلك شأن غيرها من الأنشطة- علاقات تشابكية تربطها بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد، وهذه التشابكات تعتبر وراء خلق الطلب في القطاعات الأخرى وكذا الطلب من قبل العاملين في مجال صناعة السياحة نحو خلق المزيد من دورات الإنفاق والاستهلاك. ولبيان مدى اسهام السياحة في الأنشطة الاقتصادية (إلى جانب معالجة التغطية المحدودة للحسابات القومية)، فإننا في حاجة إلى تحديد الصلة التي تربط السياحة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ومقارنة حجم هذه الصلات بحجمها في القطاعات الأخرى.

وبأخذ هذه الآثار غير المباشرة، تتزايد أهمية الإنفاق السياحي بالنسبة بالناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى أكثر من ١٠٪، وعلى الرغم من أننا يجب أن نؤكد أن التحليل الذي نحن بصدد هدفه تقدير الناتج وليس القيمة المضافة، إلا أن نتائجه تؤكد بشكل لا يثير أي مجال للجدل أن نفقات الزائرين الأجانب -من خلال ارتباطها بالإنتاج أو القيمة المضافة للصناعات الأخرى- تسهم بشكل أكبر في الاقتصاد مقارنة بآثارها المباشرة على أي من هذين المؤشرين.

وعند الإشارة إلى أثر الإنفاق السياحي على دخل العمل نجد أنه يسهم مباشرة بإجمالي يزيد على ٥٠٠ مليون دولار من قيمة دخل العمل وما يقرب من مليون فرصة عمل. وإذا تطرق الحديث إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة والمستحثة سنجد أن نفقات السائحين الأجانب تخلق وظائف تمثل ١٢,٦٪ من إجمالي عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتحدد قيمة الآثار الثانوية حجم التشابكات بين الإنفاق السياحي والقطاعات الاقتصادية، أو بمعنى آخر: قيمة المضاعفات لإنفاق السائحين الأجانب. فعلى سبيل المثال وإذا قارنا المضاعف لنفقات السائحين بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية، سنرى أن النوع الثاني لمضاعف الإنتاج في مجال الأغذية الزراعية هو

٢,٠٤، و١,١٧ فى استخراج البترول والغاز الطبيعى فقط بينما بلغ ٢,٦٤ بالنسبة للسياحة. أما فيما يتعلق بمضاعف العمالة فإن كل مليون دولار نفقات للسائحين الأجانب يوفر ٣٢٩ فرصة عمل، مقارنة بـ ١٣ فرصة عمل فى مجال استخراج البترول والغاز الطبيعى، و١٨٣ فى التشييد والبناء، و١٩٢ فى الملابس الجاهزة يتم توفيرها لهذه القطاعات سواء فى شكل صادرات أو إنتاج.

وعلى ذلك فإن مردود النتائج التى توصلت إليها الدراسة واضح، فعلى أقل تقدير، فإن نتائج الدراسة يمكن أن تستخدم فى تعظيم قدرة قطاع الأعمال داخل وخارج نطاق صناعة السياحة على التخطيط الاستراتيجى لأنشطتهم المختلفة وفق العلاقات التى تربط هذه الأنشطة بالمعلومات والبيانات الخاصة بأعداد الزائرين الأجانب وإفراقهم. ومع توافر التقويم المتطور للعلاقة التى تربط بين السياحة والقطاعات الأخرى، يجدر بالشركات العاملة فى هذه الأنشطة ذات الصلة بالنشاط السياحى أن تحسن تقدير احتياجاتها واستغلال الفرص المتاحة لها وتجنب الاختناقات المحتملة فى العرض.

أما من حيث أهمية النتائج التى أسفرت عنها الدراسة بالنسبة لصانعى السياسات العامة المتصلة بقطاع السياحة فإن لنتائج الدراسة أبعاد أهم وأخطر من حيث ضرورة وضع هذا النشاط على رأس قائمة أولويات صانعى السياسة فى مصر. وكخطوة أولى تعتبر الدراسة وسيلة للتنبيه إلى أهمية هذا النشاط باعتباره أحد الأنشطة التى تساهم بفاعلية فى زيادة إيرادات العملات الأجنبية وحجم هذه المساهمة يتعدى الآثار المباشرة على ميزان المدفوعات إلى آثار أكبر بكثير من خلال قدرة هذا القطاع التشابكية التى تفوق حجم آثاره المباشرة.

فضلا عن ذلك فإن الدراسة تشير بشكل واضح إلى ما لهذا النشاط من قدرة على المشاركة الفعالة فى تحديد أولويات السياسة الاقتصادية على نحو كامل سواء من حيث خلق فرص العمل أو تعظيم النمو الاقتصادى وهو ما يؤكد ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام لتعزيز إمكانات وفرص نمو وازدهار هذه الصناعة.

ملحق (أ)

مصادر المعلومات

جدول رقم (أ- ١١): نموذج المدخلات والمخرجات لمصر لعام ١٩٩٢/١٩٩١ - ٣٨ قطاع

٢٠- البورسلين والصيني	١- منتجات غذائية زراعية
٢١- الزجاج	٢- منتجات غذائية غير الزراعية
٢٢- المنتجات الأخرى	٣- الإنتاج الحيواني
٢٣- منتجات المعادن والحديد والصلب	٤- استخراج البترول والغاز الطبيعي
٢٤- المعدات والآلات	٥- معادن أخرى
٢٥- وسائل النقل والمواصلات	٦- المنتجات الغذائية
٢٦- صناعات أخرى	٧- المشروبات
٢٧- الكهرباء والغاز والمياه	٨- الدخان
٢٨- البناء والتشييد	٩- حلج القطن
٢٩- الجملة والتجزئة	١٠- الغزل والنسيج
٣٠- الفنادق والمطاعم	١١- الملابس الجاهزة والتفصيل
٣١- الشحن والتخزين	١٢- منتجات الجلدية عدا الأحذية
٣٢- المواصلات	١٣- الأحذية
٣٣- المؤسسات المالية	١٤- المنتجات الخشبية عدا الأثاث
٣٤- التأمين	١٥- الأثاث
٣٥- العقارات والإسكان	١٦- الورق والطباعة
٣٦- الخدمات الاجتماعية	١٧- المنتجات الكيماوية باستثناء التكرير
٣٧- الخدمات الثقافية الترفيهية	١٨- مشتقات البترول
٣٨- خدمات شخصية	١٩- المطاط والمنتجات البلاستيكية

المصدر: وزارة التخطيط

جدول رقم (أ- ١٢): نموذج المدخلات والمخرجات لمصر لعام ١٩٩٧/١٩٩٦ - ٣٢ قطاع

٢- الزراعة- الماشية	١- الزراعة - المحاصيل
٤- المحاجر والتعدين	٣- حلج القطن
٦- الصناعات الغذائية	٥- البترول الخام
٨- الدخان	٧- المشروبات
١٠- الملابس- الأحذية	٩- المنسوجات
١٢- الورق والمنتجات الورقية	١١- أثاث- منتجات خشبية
١٤- الجلود والمنتجات الجلدية	١٢- الطباعة- النشر
١٦- المنتجات الكيماوية والبلاستيكية	١٥- منتجات المطاط
١٨- منتجات الفحم	١٧- المنتجات البترولية
٢٠- صناعات معدنية أساسية	١٩- منتجات معدنية لافلزنية
٢٢- الآلات غير الكهربائية	٢١- منتجات فلزية
٢٤- وسائل النقل	٢٣- أجهزة كهربائية
٢٦- الكهرباء	٢٥- صناعات أخرى
٢٨- النقل والاتصالات	٢٧- التشييد والبناء
٣٠- الفنادق والمطاعم	٢٩- قطاعات التجارة والمالية والتأمين
٣٢- خدمات شخصية وغيرها	٣١- المرافق والإسكان

المصدر: وزارة التخطيط

جدول رقم (أ-٣) مؤشرات الاقتصاد الكلى فى مصر ١٩٩١/١٩٩٢ - ١٩٩٨

٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	
٣٠٢,٠	٢٥٦,٣	٢٢٩,٤	٢٢٩,٤	٢٠٤,٠	١٧٥,٠	١٥٧,٣	١٣٩,١	الناتج المحلى بأسعار السوق (مليار جنيه)
--	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٣,٩	٢,٤	١,٩	النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%)
--	١٢١١	١٠٨١	١٠٨١	١٠١٠	٨٩٧	٧٠٨	٧٤٠	الناتج المحلى الإجمالى للفرد (\$))
--	٦١,٥	٦٠,٢	٦٠,٢	٥٩,٠	٥٧,٧	٥٦,٤	٥٥,٢	السكان (مليون)
--	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٢	٢,٢	١,٨	معدل النمو السكانى (%)
١,٣-	٠,٩-	٠,٩-	١,١-	١,٢-	٢,١-	٣,٨-	٨,١-	عجز الموازنة (%)
٣,٨	٦,٢	٦,٢	٧,٣	٩,٤	٩,٠	١١,٢	٢١,١	التضخم (%)
--	٣,٣٩	٣,٣٩	٣,٣٩	٣,٣٩	٣,٣٧	٣,٣٣	٣,٣٢	متوسط سعر الصرف (جنيه/ دولار)
١,٩-	٣,٤-	٠,٢	٠,٣-	٠,٦	٠,٨	٥,٢	٥,٣	الميزان الجارى (% من الناتج المحلى الإجمالى)
٣,٢	٢,٩٤	٣,٦٥	٣,٠١	٢,٣	١,٧٨	٢,٣٨	٢,٥٣	دخل السياحة (مليار دولار)

المصدر: البنك المركزى المصرى، وزارة التخطيط، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

مصادر أخرى للبيانات:

- بيانات العمالة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان عام ١٩٩٦، وجداول المدخلات والمخرجات عام ١٩٩١/١٩٩٢.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٦) بحث تقدير الإنفاق السياحى للسائحين المغادرين فى جمهورية مصر العربية (المسح السياحى بالعينة).
- إجمالى الإنفاق وفقاً للجنسية وعدد الليالى، بيانات خاصة بالسياحة - وزارة السياحة.
- البيانات الصادرة عن الاتحاد المصرى لغرف السياحة.

ملحق (ب) مضاعفات السياحة

الشرح والقيود

تقدر المضاعفات الأثر الثانوية للإنفاق السياحي عن طريق رصد تداول الدخل الذي تدره السياحة في اقتصاد ما، وهو ما يعكس درجة الاعتماد المتبادل على مستوى الاقتصاد الاقليمي وقطاع الاعمال والقطاع العائلي لشراء السلع والخدمات من الموردين المحليين بدلاً من الحصول عليها من الخارج. وترتفع قيمة المضاعفات بوجه عام تبعاً لحجم المنطقة وكذا التنوع والتفاوت في درجة تقدم الاقتصاد المعنى. وتتنخفض المضاعفات عادة في البلدان التي تعتمد بصورة كبيرة على السلع والخدمات المستوردة بينما ترتفع في البلدان ذات الإكتفاء الذاتي نسبياً. كما تختلف المضاعفات باختلاف البلدان والمناطق وبين القطاعات الاقتصادية المتعددة اعتماداً على المزج بين العمل والمدخلات الأخرى والاقبال على شراء المدخلات من الموردين المحليين. ومضاعف السياحة هو بالتحديد متوسط المضاعفات للقطاعات المختلفة المتلقية للإنفاق السياحي وبالتالي يأتي التباين وفق نوع الإنفاق السياحي.

ويتم استقرار المضاعفات بصفة عامة من النماذج الخاصة بالمدخلات والمخرجات لاقتصاد منطقة بعينها. ونموذج المدخلات والمخرجات هذا إنما يمثل تدفقات النشاط الاقتصادي بين القطاعات داخل هذه المنطقة. ويحتوى كل نموذج على ما ينبغى على كل قطاع أن يشتره من القطاعات الأخرى وذلك بقصد الحصول على السلع والخدمات بما يوازى قيمة دولار (جنية واحد). وباستخدام هذا النموذج، يمكن حصر تدفقات النشاط الاقتصادي وما يصاحبها من تغيرات في الإنفاق إما للأمام (الإنفاق الذى يولده الدخل المستحدث لإنفاق آخر) أو للخلف (شراء الزائر للوجبات ينتج عنه شراء المطعم لمدخلات إضافية مثل البقالة والمرافق وغيرها). وهناك العديد من أنواع المضاعفات مما يسبب بعض الحيرة وينعكس في سوء الاستخدام. وعلينا في بادئ الأمر أن نطرح المفهوم الواضح حول الفرق بين الأثر المباشر والأثر الثانوى بنوعيه: غير المباشر والمستحث.

الأثار المباشرة: وهى المبيعات والدخل والوظائف فى القطاعات المتلقية للإنفاق السياحي، فعلى سبيل المثال نجد أن زيادة عدد الزائرين الأجانب/ ليلة فى الفنادق لابد وأن يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة فى المبيعات داخل قطاع الفنادق. وتمثل المبيعات الاضافية أو الزائدة للفنادق والتغيرات المقترنة بها بالنسبة لمدفوعات الاجور والمرتبات والضرائب وما توفره من خدمات وتوريدات، جميعها آثار مباشرة للإنفاق السياحي.

الأثار غير المباشرة: وهى التغيرات فى النشاط الاقتصادي التى تتعلق بالصناعات المغذية للقطاع السياحي والتى تمده بالسلع والخدمات. فمثلاً التغيرات فى المبيعات والوظائف والدخل فى مجال صناعة المفروشات نتيجة التغير فى مبيعات الفندق تعتبر آثار غير مباشرة. كما أن الاعمال التى توفر المنتجات والخدمات لصناعة المفروشات تمثل هى الأخرى دورة أخرى من الآثار غير المباشرة بما يؤدي فى نهاية الأمر إلى ربط الفنادق، بدرجات متفاوتة، بكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى فى المنطقة.

الآثار المستحثة: ونعنى بها التغيرات التى يشهدها النشاط الاقتصادي الناجم عن الإنفاق العائلي للدخل المكتسب من الإنفاق السياحي سواء كان ذلك على نحو مباشر أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال يقوم العاملون فى مجال صناعة المفروشات للفنادق -ممن يحصلون دخلهم من قطاع السياحة بصورة مباشرة أو

غير مباشرة- بإنفاق هذا الدخل في أوجه المسكن والطعام والمواصلات وتغطية احتياجات الأسرة من سلع وخدمات. وتدخل ضمن الآثار المستحقة المبيعات والدخل والوظائف التي تنتج عن الإنفاق العائلي للأجور والدخول والقيمة المضافة.

ويمكن القول بأن إجمالي الأثر للإنفاق السياحي هو مجموع الآثار المباشرة وغير المباشرة والمستحقة. ذلك أن النوع الأول من المضاعفات (Type I) يتضمن الآثار غير المباشرة فقط في حين أن النوع الثاني من المضاعفات (Type II) يضم كلا النوعين من الآثار الثانوية (غير المباشرة والمستحقة). إذن فإننا نخلص إلى أن مضاعفات النوع الثاني أكثر شمولاً من النوع الأول.

▪ مضاعف النوع الأول = (آثار مباشرة + آثار غير مباشرة) / آثار مباشرة

▪ مضاعف النوع الثاني = (آثار مباشرة + غير مباشرة + مستحقة) / آثار مباشرة

وقد جرى تعريف نسب المضاعفات من خلال المبيعات والدخل والوظائف والقيمة المضافة أو غيرها من مؤشرات النشاط الاقتصادي، وفي حالة عدم التحديد، فإنها عادة ما تعود على مضاعفات المبيعات. وتستخدم نماذج المدخلات والمخرجات في حساب أى من تلك المضاعفات للقطاعات الاقتصادية كل على حدة، حتى أنه قد أضحى بالإمكان المقارنة -من حيث الكم- بين الدخل الإجمالي أو المباشر الناجم عن ما قيمته دولار (جنية) واحد من المبيعات في قطاع الفنادق وبين ما قيمته دولار (جنيه) واحد من المبيعات في المطاعم أو تجارة التجزئة أو التصنيع.

وقد لا تتوافق المضاعفات المستمدة من مصادر عدة بسبب أنها تستند إلى مجموعة من الافتراضات المبسطة للنماذج الموضحة وكذا إلى دقة البيانات الاقتصادية. فإذا لم تعبر الإحصاءات القومية للعمالة بدقة عن حجم الوظائف في الصناعات ذات الصلة بالسياحة، فإن مضاعفات العمالة ستقدر بأقل من قيمتها الحقيقية. كما أن نماذج المدخلات والمخرجات تفترض دالة خطية للإنتاج (بدون وفورات للحجم). أى أن كافة المنشآت التي تعمل في صناعة ما تقوم بتوظيف نفس دالة الإنتاج، كما أن استهلاك الأسرة يعتمد بشكل بسيط على الدخل من العمل. كما أن نماذج المدخلات والمخرجات لا تأخذ في الاعتبار تأثير الإنفاق الحكومى المستحث أو استثمار رأس المال ولا تعكس تكاليف البنية التحتية المتعلقة بالسياحة.

ويتم قياس الآثار الاقتصادية من واقع المبيعات والدخل والقيمة المضافة والوظائف والإيرادات الضريبية ولكل مما سبق انعكاسه على أهمية القطاعات أو الصناعات المختلفة في مجال الاقتصاد. فالصناعات مثل البترول تولد مبيعات مرتفعة بيد أنها لا تولد الوظائف على نحو مكثف مثلما هو الحال في الصناعات ذات العمالة الكثيفة مثل السياحة. وقد تطرح التقديرات الخاصة بالوظائف نظرة متضخمة بشأن أهمية السياحة في حالة انخفاض الأجور والمرتببات وانطواء صناعتها على وظائف موسمية أو وظائف غير دائمة. وفي أغلب الأحوال، يكون لمؤشرات الدخل والقيمة المضافة قدرة أكبر على التعبير عن الأهمية الاقتصادية لصناعة ما بصورة أكثر دقة إذا ما قورنت بتلك الخاصة بالإنتاج أو الوظائف وأخيراً فإن السلع التي يبتاعها السائحون من محلات التجزئة تتطلب اتخاذ إجراءات معينة لتوخي الدقة في تقويم التأثيرات الخاصة به، ذلك أنه إذا اقبل السائحون على شراء سلع مستوردة من جهة ما، سيغذى الاقتصاد المحلى بهامش التجزئة فقط (إلى جانب هوامش تجارة الجملة والمواصلات في بعض الحالات).

ملاحظات:

١. المصادر الرئيسية: Archer (1973, 1982 & 1984), Richardson (1985), Hawaii, Dept. of Business, Economic Development and Tourism (1998) and Stynes (1998).

ملحق (ج)

تفاصيل المنهجية المتبعة

المرحلة الأولى: نموذج المدخلات والمخرجات.

يحدد نموذج المدخلات والمخرجات دور وأهمية القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي من حيث الإنتاج والقيمة المضافة والدخل والعمالة، فضلاً عن اعتماد هذه القطاعات على سائر قطاعات الاقتصاد الأخرى. ويوفر هذا النموذج الأساس لتقدير مضاعفات الإنتاج والدخل والعمالة المستخدمة في تحليل الأثر الاقتصادي. والنموذج الكامل للمدخلات والمخرجات يتكون من جداول عدة، أهمها مايلي:

١. جدول المعاملات (العمليات)

يعتبر جدول المعاملات نقطة البداية في جدول المدخلات والمخرجات والذي يعطى تصوراً شاملاً ومفصلاً حول التدفقات النقدية فيما بين الصناعات المنتجة وبعضها البعض إلى جانب طلب الإستهلاك النهائي من إنتاج هذه القطاعات (الأسر، الصادرات والحكومة وخلافه) وأصحاب الموارد (العمل ورأس المال والارض) في اقتصاد ما خلال فترة محددة وتكون عام على وجه العموم. وترمز "الأعمدة الرئيسية" في الجدول إلى الصناعات والقطاعات المنتجة أو التي "تبيع" في مجال الاقتصاد. أما "السطور الأفقية" المبينة في النموذج فهي تختص بالصناعات والقطاعات "التي تشتري" أو "تبتاع"، لذا فإن تقاطع كل عمود مع كل سطر يوضح المقدار المباع في كل صناعة "السطر الأفقي" إلى الصناعة أو القطاع المشار إليه أعلاه (العمود الرأسى).

ويمثل جدول المعاملات نظام حسابى ذو مدخل مزدوج ولهذا يتعين أن يكون إجمالي المبيعات (إجمالى السطر) يساوى إجمالي المشتريات (إجمالى العمود) لكل صناعة على حدة. ويمكن التعبير عن التدفقات الخاصة بالمدفوعات والمبيعات فيما بين الصناعات بالاعتماد على "نظام معادلات" لأنه يعبر عن توزيع الناتج الكلى (إجمالى المبيعات) الخاص بكل قطاع بين المشتري الصناعى وقطاعات الطلب النهائي.

٢. جدول المستلزمات المباشرة

والخطوة التالية في تحليل المدخلات-المخرجات بعد إعداد جدول المعاملات هي استنباط جدول "المستلزمات المباشرة". وقد تم تجميع العناصر المكونة لكل عمود من أعمدة جدول المستلزمات المباشرة بعرض كل وحده في الجدول كعنصر نسبة المعامل لإجمالى العمود الخاص بها وتشير المعاملات في جدول المستلزمات المباشرة إلى "كم" أو "مقدار" المدخلات أو المشتريات التي تلزم القطاع في "العمود" من قطاعات السطور (البائعين) لإنتاج ما قيمته جنيته واحد من الإنتاج من القطاع في العمود. وتقتصر الحسابات المدرجة في بند "المستلزمات المباشرة" على الأعمدة التي تتكون من الصناعات المنتجة كما وردت في جدول المعاملات، مما يستتبعه عادة الاستغناء عن أغلب أعمدة قطاع الطلب النهائي. وعلى الرغم من ذلك يجرى التعامل مع إنفاق الإستهلاك الشخصى (أو النفقات العائلية) في "عمود القطاع" بوصفه قطاع إنتاجى حيث تدخل نسبة ملموسة من دخل الأسرة في الاقتصاد في شكل مشتريات من الصناعات. ويتم الحصول على عمود المستلزمات المباشرة للقطاع العائلى عن طريق قسمة كل مدخل في إنفاق الإستهلاك الشخصى على إجمالي دخل العمل في الاقتصاد.

٣. جدول المستلزمات الكلية:

يلقى جدول المستلزمات المباشرة الضوء على الآثار المباشرة أو الأولية على كافة القطاعات الإنتاجية نتيجة التغير في الطلب النهائى. ولكن هذه الآثار المباشرة تؤدي إلى سلسلة من الآثار المتعاقبة وغير المباشرة على القطاعات الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، بالاطلاع على نموذج المدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١، نرى أن إنتاج الأغذية الزراعية يوفر ما قيمته حوالى ٩ قروش من الأغذية الزراعية لكل جنيه واحد فى إنتاج الغذاء لتصنيع الطلب النهائى. وعلى قطاع إنتاج الأغذية الزراعية أن يشتري المدخلات من موردين متعددين لتحقيق مقدار الـ ٩ قروش من منتجات الأغذية الزراعية التى يتطلبها قطاع إنتاج الغذاء. وسيكون الموردان سالفى الذكر بدورهم بحاجة إلى شراء المدخلات لسد الطلب على هذه السلع. كما سيستمر الأثر غير المباشر من خلال كل من الصناعات التى تسهم فى توفير أحد المدخلات فى عملية التصنيع على الرغم من أن كل عملية تالية تكون أصغر من التى قبلها بسبب تسرب القوة الشرائية من الاقتصاد على هيئة واردات، وحتى يمكن الإلمام بكافة الآثار غير المباشرة لزيادة قدرها جنية واحد من فى تصنيع الناتج أو الإنتاج، يجب تطبيق هذا التحليل على كل من موردي المدخلات فى عملية التصنيع. وإذا قيست المتطلبات الإجمالية على هذا النحو فهو أمر مرهق وخاصة فى ظل اتساع حجم القطاعات فى الاقتصاد. ولحسن الحظ، فإن إجمالى المتطلبات يمكن تقديرها بسهولة باستخدام حساب المصفوفات. ويمكن تسجيل المعادلات البيئية للصناعات بصورة أكثر إيجازاً كالتالى:

$$X = AX + Y$$

حيث تمثل X موجة الـ ٣٨ × ١ لإجمالى إنتاج الصناعة، وتمثل A مصفوفة ٣٨ × ٣٨ لمعاملات المدخلات، وتمثل Y موجة ٣٨ × ١ للطلب النهائى. ومن الممكن تعميم تطبيق هذه المعادلة على عدد أكبر من الصناعات. وبتوظيف مصفوفة الوحدة وحساب المصفوفات، يمكن حساب محصلة إجمالى إنتاج صناعة ما كالتالى:

$$X = (I - A)^{-1} Y$$

حيث أن $(I - A)^{-1}$ هو جدول إجمالى المستلزمات أو مقلوب مصفوفة ليونينيتيف. ويشير كل عمود وارد فى جدول المستلزمات الاجمالية إلى الأثر المباشر وغير المباشر على القطاعات داخلية المنشأ فيما يتعلق بزيادة قدرها جنيه واحد بالنسبة للطلب النهائى فى قطاع العمود. فمثلاً نجد أن الزيادة بمقدار جنيه واحد فى الطلب النهائى لإنتاج الأغذية الزراعية تؤدي إلى زيادة المدخلات فى الاقتصاد بحوالى ١,١٧ جنيه مصرى منها ٠,٠٧ جنيه تاتى من إنتاج الأغذية الزراعية ذاتها والعشرة قروش الباقية تاتى من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المرحلة ١- أ : مضاعفات المدخلات والمخرجات.

يمكن الاستدلال على مضاعفات المدخلات -المخرجات المتعددة من الجداول بغرض تقدير الآثار الناجمة عن التغير فى الطلب النهائى بصناعة ما. وتعتبر مضاعفات المدخلات- المخرجات الأكثر شيوعاً هى مضاعفات الإنتاج والدخل والعمالة. وتعتمد المضاعفات على الآثار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن التغيرات فى الطلب النهائى. وتعرض الآثار المباشرة لقياس الأثر الأولى (الابتدائى) فى الوقت الذى تقيس فيه الآثار غير المباشرة لمشتريات المدخلات المتواليّة -داخل اطار الصناعة ذاتها أو فيما بين الصناعات- وذلك نتيجة التغيرات فى الإنتاج الخاص بالصناعات التى تتأثر بشكل مباشر بتغير الطلب. وإذا تضمن النموذج

دخل العمل ونفقات الاستهلاك الشخصي كصناعات، يمكن للمضاعفات قياس أثر التغيرات في الطلب على الإنفاق العائلي الناجم عن التغيير في دخل الأسرة من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة. وهو ما يعرف بالآثار المستحثة. واستناداً إلى ما إذا كان القطاع العائلي قد تم تضمينه أم لا في النموذج، فهناك نوعان من المضاعفات وهما النوع الأول والنوع الثاني وتحسب كالآتي:

- مضاعف النوع الأول (Type I) = (أثار مباشرة + أثار غير مباشرة) / أثار مباشرة.
 - مضاعف النوع الثاني (Type II) = (أثار مباشرة + غير مباشرة + مستحثة) / أثار مباشرة.
- وكلا النوعين من المضاعفات يجرى تطبيقهما بصورة واسعة، وهما يمثلان نسبة الأثر الإجمالي للأثار المباشرة الأخرى ويضم كل نوع العديد من المضاعفات وأكثرها شيوعاً هي مضاعفات الطلب النهائي ومضاعفات الأثر المباشر.

وتتناول مضاعفات الطلب النهائي قياس التغيرات في المؤشرات الاقتصادية المعنية (الإنتاج والدخل أو الوظائف) سواء لدولار (جنيه) واحد اضافى أو مليون دولار (جنيه) في الطلب النهائي لصناعة ما. ويقاس مضاعف الأثر المباشر في مؤشر اقتصادى معين على مستوى الاقتصاد لكل نتيجة لتغير مقداره وحدة واحدة من جراء تغيير الوحدة لذات المتغير في صناعة ما.

يجرى حساب المضاعفات ابتداء من جدول المعاملات أو العمليات، ويتم إعداد جدول المستلزمات المباشرة والمعروف بإسم مصفوفة المعاملات الفنية، عن طريق قسمة كل عنصر من العناصر الواردة في جدول العمليات أو الصفقات الصناعية البينية على عمود المبلغ المقابل أو إجمالي مدخلات الصناعة المذكورة (مشترياتها). وي طرح جدول المستلزمات المباشرة من مصفوفة الوحدة ثم يؤخذ مقلوب المصفوفة الناتجة وهي إجمالي المستلزمات أو "مقلوب مصفوفة ليونيتيف" الذى يفرز الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير مقداره جنيه واحد (دولار) في الطلب النهائي.

مضاعفات الدخل:

تقيس مضاعفات دخل الطلب النهائي الأثر الاقتصادى للتغيرات في الطلب النهائي لصناعة ما فيما يتعلق بالتغيرات الخاصة بمدفوعات هذه الصناعة (دخل العمل) للأسر. ويتم استنباط مضاعفات الدخل للنوع الأول على أساس البيانات المتضمنة في جدولى المستلزمات المباشرة والمستلزمات الإجمالية. ويبين سطر دخل العمل مدفوعات دخل العمل للأسر لكل إنتاج قيمته دولار (جنيه) واحد ينتجه كل قطاع. وتعرف تلك المدفوعات بمعاملات الدخل المباشرة التى تستخدم لتحويل المستلزمات الكلية أو الإجمالية إلى الدخل المقابل لها وذلك عن طريق مضاعفة كل سطر في جدول المستلزمات الإجمالية في معامل الدخل المباشر للقطاع المقابل. ويعتبر إجمالي العمود للمصفوفة الناتجة بمثابة مضاعف الطلب النهائي الذى يعرض للأثر الإجمالى للدخل لتغير مقداره دولار واحد في الطلب النهائي كما ورد في عمود القطاع. ويتعين حساب الأثر المباشر لمضاعف الدخل بقسمة مضاعف الطلب النهائي على معامل الدخل المباشر الخاص به.

مضاعفات العمالة:

تستخلص مضاعفات العمالة على نسق مضاعفات الدخل، عدا اختلاف واحد هو أن معاملات الدخل المباشر تستبدل بمعاملات العمالة المباشرة (نسب العمالة إلى الإنتاج) والتي يتم التوصل إليها بقسمة سطر العمالة على إنتاج الصناعة. ويشير مضاعف عمالة الطلب النهائي إلى عدد الوظائف لكل مليون دولار (جنيه) إضافية في الطلب النهائي. وباللاغم من أن التعامل مع الأجور والإنتاج يكون بالجنيه لحساب مضاعفات العمالة، فقد قمنا

بتحويل القيمة إلى دولارات لمسيرة الإنفاق السياحي بالدولار. وعلى نحو أمثل فنحن نريد تثبيت التعامل بالجنيه المصري، فالمشكلة إذن تتعلق بالعمالة أما بالنسبة للمبيعات (الإنتاج والدخل) على وجه التحديد، تطبق نفس المضاعفات طالما أن المتغيرات في البداية والنهاية تكون بذات العملة.

مضاعفات النوع الثاني:

تستبطن مضاعفات النوع الثاني بإضافة سطر دخل العمل وعمود نفقات الاستهلاك الشخصي إلى نموذج المدخلات-المخرجات كما لو كان كلاهما يمثلان صناعة إضافية. والمفاهيم الإجرائية المتبعة في هذا الصدد هي ذاتها محل التطبيق في النوع الأول من المضاعفات.

المرحلة الثانية: بيانات إنفاق الزائر وفقاً لبنود الإنفاق

إن الاستعانة بالدراسات الميدانية القومية المعنية بإنفاق الزائرين للتعرف على متوسط الإنفاق/ ليلة لمختلف الجنسيات وتطبيق إجمالي عدد الليالي التي يقضونها يساعد على تقدير إجمالي الإنفاق الكلي تبعاً للجنسية. وحاصل جمع هذه الأرقام يزودنا برقم إجمالي للإنفاق (كافة المجموعات). ويتم حساب الإنفاق حسب الجنسية وبنود الإنفاق بتطبيق الإنفاق حسب الجنسية وبنود الإنفاق كنسبة مئوية للنفقات الاجمالية لهذه الجنسية لاجمالي الإنفاق حسب الجنسية. وإذا طبقنا توزيع النفقات وفقاً لبنود الإنفاق من واقع الدراسة الميدانية التي اشتملت على المجموعات القومية المختلفة ومضاهاة هذه التوزيعات بإجمالي النفقات لهذه المجموعات سنصل إلى المصروفات الخاصة بكل مجموعة لكل بند من بنود الإنفاق. كما أن الجمع من خلال المجموعات والبنود المالية سيعطينا إجمالي النفقات الخاصة بكل بند من بنود الإنفاق.

المرحلة الثانية (أ): توزيع نفقات الزائرين على القطاعات

إن توزيع كل بند من بنود الإنفاق سيتيح لنا فرصة إبراز أى من المضاعفات يمكن تطبيقه بالنسبة لكل بند على حدة.

تطبيقها على قطاعات	بند الإنفاق
العقارات والإسكان	الإقامة خارج الفنادق
الفنادق والمطاعم	المأكولات والمشروبات خارج الفنادق
الفنادق والمطاعم	الإقامة والمأكولات والمشروبات داخل الفنادق
المواصلات	مواصلات داخلية
الخدمات الترفيهية والثقافية	المتاحف والمزارات السياحية
الخدمات الاجتماعية	إنفاق طبي وعلاجي
الخدمات الاجتماعية	دراسة
الأنشطة الثقافية والترفيهية	نفقات الترفيه والأنشطة الثقافية
متوسط/ قطاعات تصنيع السلع المنتجة محلياً	التسوق
متوسط صناعات مختارة	غيرها

ويجرى تسوية إجمالي بنود الإنفاق للعناية بهوامش التجزئة والمنتجات المتسربة (المستوردة)

المرحلة الثالثة: تحليل الأثر

تطبيق المضاعفات الملائمة من خلال بنود الإنفاق سيمكننا من حساب أو تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة والمستحثة لنفقات الزائرين الأجانب. ويحدد منهج المدخلات والمخرجات الأثر الاقتصادي بربط نفقات الزائر باستخدام الحسابات القومية. وقد استخدمت جداول المدخلات - المخرجات لأعوام ٩٢/٩١ ، ٩٧/٩٦ لحساب المضاعفات، ولم تظهر فروق جوهرية بين القطاعات. ويتكون جدول ٩٧/٩٦ من ٣٢ قطاع في مقابل ٣٨ قطاع في جدول المدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١ ويهدف الحصول على مضاعفات القيم المقومة بالعملة (جنية أو دولار). أما فيما يتعلق بمضاعفات تقييم العمالة، فقد تحددت النتائج التي تم التوصل إليها بناءً على بيانات التعداد العام للسكان لعام ٩٦ والتي استهدفت توزيع العمالة على القطاعات. كما أنها خفضت لنتاسب مع إجمالي العمالة الكلية لعام ٩٢/٩١. ويستخدم عدد العاملين في كل من القطاعات البالغ عددها ٣٨ لخلق مضاعفات العمالة لعام ٩٢/٩١.

ملحق (د)

زيادة افتراضية بمقدار ١٠٠ مليون دولار في الطلب أو الصادرات

جدول رقم (د-١) أثر الزيادة بمقدار ١٠٠ مليون دولار في الصادرات أو الإنتاج، القطاعات المختلفة.

الصناعات المختارة	مضاعف الإنتاج (١) (النوع الثاني)	مضاعفات الدخل (٢) (النوع الثاني)	مضاعفات العمالة (٣) (النوع الثاني)	الإنتاج (مليون دولار)	دخل العمل (مليون دولار)	العمالة (وظيفة)
إنتاج الأغذية الزراعية	٢,٠٤	٠,٣١	٢٩٢,٧٣	٢٠٣,٧٦	٣٠,٧١	٢٩,٢٧٣
استخراج البترول والغاز الطبيعي	١,١٧	٠,٠٥	١٣,٢٨	١١٦,٥٧	٤,٦٨	١,٣٢٨
الإنتاج الغذائي	١,٨٩	٠,١٧	٨٤,٩٠	١٨٩,١٨	١٧,١٣	٨,٤٩٠
ملايس جاهزة وتفصيل	٣,٠٠	٠,٤٤	١٩١,٦٣	٣٠٠,٢٢	٤٣,٥٦	١٩,١٦٣
تشبيد وبناء	٢,٤٣	٠,٣١	١٨٣,٦٤	٢٤٣,٠٥	٣١,٤٦	١٨,٣٦٤
مؤسسات مالية	٣,٠٩	٠,٦٨	٢٠٧,٦٩	٣٠٩,٣٩	٦٧,٩٣	٢٠,٧٦٩
السياحة (اتفاق السائحين الاجانب)	٢,٦٤	٠,٤٠	٣٢٩,١٥	٢٦٤,٣٨	٤٠,٣٤	٣٢,٩١٥

ملاحظة: تم حسابها من جداول المدخلات والمخرجات لعام ٩٢/٩١ والإنتاج السياحي لعام ١٩٩٦.

جدول رقم (د-٢) أثر الزيادة بمقدار ١٠٠ مليون دولار في النفقات المباشرة للزائرين الأجانب (بالمليون دولار)

الأثر على المبيعات						القطاع
%	إجمالي	%	ثانوي	%	مباشر	
٥١,٤	١٣٥,٣٨	٥١,٦	٨٤,٨٥	٥١,٠	٥١,٠١	فنادق ومطاعم
٢,٠	٥,٢٣	١,٦	٢,٦٩	٢,٥	٢,٥٤	عقارات وإسكان
٧,٣	١٩,٤١	٥,٦	٩,٢٦	١٠,٢	١٠,١٦	مواصلات
٥,٢	١٣,٨٨	٥,٢	٨,٥٨	٥,٣٠	٥,٣٠	سلع منتجة محلياً
٢٥,٥	٦٧,٣٩	٢٤,٥	٤٥,١٨	٢٢,٢٠	٢٢,٢٢	خدمات ترفيهية وثقافية
٣,٧	٩,٧٣	٤,٩	٨,٠٢	١,٧	١,٧١	خدمات اجتماعية
٤,٩	١٢,٨٧	٣,٥	٥,٨١	٧,١	٧,٠٧	خدمات تجزئة
١٠٠	٢٦٤,٣٨	١٠٠	١٦٤,٣٨	١٠٠	١٠٠,٠٠	إجمالي
الأثر على الوظائف						القطاع
%	إجمالي	%	ثانوي	%	مباشر	
٣٤,٠	١١١٨٨	٤٤,٤	٧٩٩٢	٢١,٤	٣١٩٦	فنادق ومطاعم
٠,٩	٣٠٨	١,٢	٢١٣	٠,٦	٩٥	عقارات وإسكان
٢٤,١	٧٩٢١	٥,٥	٩٩٣	٤٦,٥	٦٩٢٨	مواصلات
١٢,٠	٣٩٥٩	١٤,١	٢٥٣٩	٩,٥	١٤٢٠	سلع منتجة محلياً
٢٠,٠	٦٥٨٢	٢٦,٤	٤٧٥٦	١٢,٣	١٨٢٦	خدمات ترفيهية وثقافية
٤,٤	١٤٣٣	٤,٧	٨٤٩	٣,٩	٥٨٧	خدمات اجتماعية
٤,٦	١٥٢٣	٣,٧	٦٧٤	٥,٧	٨٤٩	خدمات تجارة تجزئة
١٠٠	٣٢٩١٥	١٠٠	١٨٠١٣	١٠٠	١٤٩٠٢	إجمالي